



GENERAL ASSEMBLY ASSEMBLÉE GÉNÉRALE ASSEMBLEIA GERAL جمعية عمومية

#CODESRIA14

Creating African Futures in an Era of Global Transformations:

Challenges and Prospects

Créer l'Afrique de demain dans un contexte de transformations mondialisées :

enjeux et perspectives

Criar Futuros Africanos numa Era de Transformações Globais:

Desafios e Perspetivas

بعث أفريقيا الغد في سياق التحولات المعولمة :

رهانات و آفاق

إعادة اختبار نموذج الانتقال:

هل تكفي الانتخابات وحدها لتحقيق التحول الديمقراطي في أفريقيا ؟

Ahamad Amal Mohammad

Emam Khashab



CODESRIA

08 - 12 June / Juin 2015

Dakar, Senegal



مقدمة

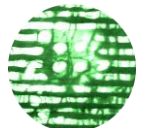
شهدت التطورات السياسية التي تعرضت لها العديد من دول العالم في نهاية القرن العشرين تفاوتات واضحة بين هذه الدول من حيث المسببات ومسارات التحول وإيقاعه فضلاً عن مآلاته، ولكن بالرغم من تعدد مظاهر التمايز ظهرت سمات مشتركة جمعت كل هذه الدول وجعلت من الممكن الحديث عن مسار واحد سلكه الجميع أفضى في النهاية إلى الانتقال نحو الديمقراطية في مجتمعات سادتها أشكال متعددة من الحكم غير الديمقراطي. وقد مثلت هذه السمات المشتركة الأساس النظري الذي اعتمد عليه الكثير من الباحثين الغربيين على وجه الخصوص في الحديث عن "موجة ديمقراطية ثالثة" وفق تعبير صامويل Samuel P. Huntington هنتنغتون.

وزاد على ذلك انخراط العديد من الحكومات حول العالم وكذا المنظمات غير الحكومية في أنشطة كان محورها تسريع وتيرة الانتقال نحو الديمقراطية وذلك منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، وعليه تأكدت الحاجة لإطار تحليلي يفسر هذه الجهود المتنوعة ويضعها في سياقها رابطاً بينها وبين التحولات الكبرى التي شهدتها العالم في تلك الفترة وفي مقدمتها ارهاصات انتهاء الحرب الباردة بنصر كبير للمعسكر الغربي. ونظراً لأن الكثير من هذه الجهود لم تكن قد أسفرت عن نتائج واضحة المعالم، اتجهت الدراسات أو ما عرف أيضاً بـ "علم الانتقال" Transition Paradigm الغربية لتفسيرها في إطار "نموذج الانتقال". وقد قدم النموذج الانتقالي إسهامات قيمة في مطلع التسعينيات عندما برز وكأنه Transitology النموذج الوحيد القادر على تفسير كل مظاهر التغيير المتعددة والحادة التي لم يكن أي من أقاليم العالم بمنأى عن تأثيراتها.

لكن وبمرور الوقت ظهر أن الكثير من دول العالم "علقت" في العملية الانتقالية بحيث لم تسفر عن أي تحول ملموس، فبالرغم من الاستجابة السريعة التي أبدتها الكثير من دول العالم الثالث لموجة التغيير إلا أنها اقتصر على التغييرات الشكلية دون الجوهرية. وسمح التحول نحو التعددية الحزبية للكثير من نظم الحزب الوحيد والنظم العسكرية بتجديد شرعيتها في إطار قواعد جديدة للعبة، وبات العائد من عملية الانتقال محدوداً إن لم يكن سلبياً.

القسم الأول: جدلية العلاقة بين الانتخابات والتحول الديمقراطي: قراءة في الأدبيات

اعتبرت الانتخابات منذ بداية الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في منتصف سبعينيات القرن المنصرم من جانب الكثير من المنخرطين في العمل السياسي والممارسين له واحدة من أبرز علامات التحول إلى



الديموقراطية، وظلت الانتخابات حتى الوقت الراهن تحظى بثقة واسعة باعتبارها الآلية الوحيدة المقبولة لتحقيق التداول السلمي للسلطة في الدول الديمقراطية. لذلك لا يعد من المستغرب انصراف الكثير من جهود تعزيز الديمقراطيات الناشئة إلى دعم كفاءة واستمرارية العملية الانتخابية.

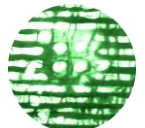
لكن على الجانب الآخر وبعد انقضاء ما اقترب من العقود الأربعة الكاملة منذ بداية الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي عالمياً تبدو العلاقة غامضة بين الانتخابات والتحول الديمقراطي. فعلى الرغم من الاتساع الكبير في تبني آلية الانتخابات التعددية التنافسية حول العالم لتحديد شاغلي المناصب السياسية التنفيذية والتشريعية، إلا أن تحقيق انجازات ملموسة على صعيد التحول الديمقراطي لا يزال محل شك في نسبة ليست بالضئيلة من الدول التي تجري الانتخابات بانتظام لمرات متتابعة. والجدير بالملاحظة أن انقطاع الصلة بين الانتخابات والتحول الديمقراطي يبدو أكثر حدوثاً في الدول الأفريقية حيث مثل إجراء الانتخابات التعددية في الكثير من الأحيان فرصة لتجديد شرعية الحزب الواحد في دول مثل كينيا والكاميرون وموزمبيق على سبيل المثال لا الحصر.

ويثير هذا التفاوت في رصيد الدول التي تعتمد آلية الانتخابات في تداول السلطة من حيث انجازها الحقيقي على مستوى التحول إلى الديمقراطية أحد أكثر التساؤلات أهمية وهو: هل يعد إجراء الانتخابات بصورة منتظمة وعلى قدر معقول من النزاهة مؤشراً من بين العديد من المؤشرات الدالة على التحول الديمقراطي، أم أن الأمر يتجاوز ذلك ليصبح إجراء مثل هذه الانتخابات ضامناً لاستمرار عملية التحول وتطورها من مرحلة النشأة لمرحلة الرسوخ في المستقبل؟

الاتجاه الأول: نموذج الانتقال

سعيًا منهم للإجابة على السؤال السابق تبني عدد كبير من الباحثين "نموذج الانتقال" معتبرين أن الإجراء المتكرر والمنتظم للانتخابات يكسب المجتمع العديد من الخصائص الحقيقية للديموقراطية وذلك بغض النظر عن مستوى الحرية والنزاهة الذي تتمتع به هذه الانتخابات. فالدول التي شهدت مثل هذا الإجراء المنتظم للانتخابات على مر السنوات الأخيرة حققت رصيдаً أكبر من التطور في مجال احترام حقوق الإنسان وتجذير القيم الديمقراطية في المجتمع. ويفسر ذلك رؤية نموذج الانتقال لعملية التحول الديمقراطي باعتبارها عملية مستمرة ومتعددة المراحل من التطور السياسي والاجتماعي.

حيث تتفق الكتابات التي تتبنى نموذج الانتقال على اعتبار عملية التحول الديمقراطي عملية مركبة متعددة المراحل، حيث تبدأ بالمرحلة الأولى التي تشهد انقسام النخبة الاستبدادية على نفسها بسبب



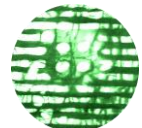
الخلاف حول طرق اكتساب الشرعية وتوطيد دعائم الحكم، فلمرة الأولى يبدأ بعض أعضاء هذه النخبة في التفكير في اكتساب الشرعية الشعبية عبر اللجوء للانتخابات. وهو ما يقابل بالمزيد من التشدد من جانب البعض الآخر بما يضع النخبة المسيطرة التقليدية في حالة صراع داخلي. أما المرحلة الثانية فتبدأ بعد انتصار التيار الجديد من أعضاء النخبة القديمة والذي يشرع في تنفيذ بعض الإصلاحات السياسية من أجل توفير مساحة أكبر للمشاركة السياسية. لكن وعلى الرغم من أهمية هذه الإجراءات إلا أنها تأتي في إطار التخفيف التدريجي من الممارسات القمعية وليست جزءاً من مشروع ديمقراطي متكامل، لكنها بالرغم من ذلك تحقق بعض المكاسب الكبيرة التي تقضي في النهاية إلى تغيير حقيقي وعلى رأسها السماح للمعارضة بالاشتراك في العملية السياسية، ومن ثم تبدأ المرحلة الثالثة بدخول التيار الإصلاحي من النظام الحاكم في عملية تفاوض ومساومة مع التيار المعتدل من المعارضة الجديدة تنتهي بتبني مشروع حقيقي للديموقراطية باعتبار أنه الضامن الوحيد لعدم استبعاد أي من الجانبين¹.

وحتى بالنسبة للدول التي اجتازت هذه المراحل الثلاث لا يزال أمامها اختبار بالغ الأهمية والصعوبة كذلك يتمثل في انتقالها من طور الديمقراطيات الناشئة إلى الديمقراطيات الراسخة. فقد ظهر مفهوم ترسيخ الديمقراطية ليؤكد استمرارية عملية الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، وفي هذا الشأن قدم جوان مفهوماً مركباً للديموقراطية الراسخة Juan J. Linza and Alfred Stepan لـ Juan J. Linza and Alfred Stepan وألفرد ستيبان باعتبارها صورة أكثر مؤسسية من الديمقراطية تتضمن أبعاداً ثلاثة أولها البعد السلوكي متمثلاً في امتناع كافة الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية عن اللجوء لوسائل غير ديموقراطية للوصول للسلطة بما في ذلك استخدام العنف. ويتعلق البعد الثاني بالتوجهات ويتحقق باعتقاد غالبية المواطنين بأن الديمقراطية بما تتضمنه من إجراءات ومؤسسات تعد الوسيلة المثلى لإدارة الدولة. أما البعد الثالث فهو بعد دستوري يتعلق بالالتزام بحل الصراعات الناشئة بين الأفراد أو الجماعات المختلفة في إطار قواعد محددة سلفاً يخضع لها الكل دون تمييز².

وبجانب الطرح الذي قدمه جوان لينز وألفرد ستيبان قدم صامويل هنتجتون إسهاماً كبيراً في موضوع ترسيخ الديمقراطية عبر التفرقة ما بين المرحلة الأولى للتحول الديمقراطي وهي مرحلة النشأة، والمرحلة . فمع وجود الكثير من الشواهد على انتكاس Democratic Consolidation الثانية وهي مرحلة الترسخ

¹ Guillermo O'Donnell, and Philippe C. Schmitter, **Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986), Pp. 19-20.

² Juan J. Linz, Alfred Stepan, "Toward Consolidated Democracies", **Journal of Democracy**, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, Vol.7, No. 2, 1996), Pp. 14-15.



التحول في مرحلته الأولى والعودة للنظم التسلطية أصبح من المهم تحديد الشروط اللازمة والآليات الواجب اتباعها لتطوير الديمقراطية الناشئة بما يسد الباب أمام إمكانيات الارتداد عن الديمقراطية. وفي هذا الشأن وضع هانتجتون معياراً بسيطاً لتحديد الانتقال لمرحلة الديمقراطية الراسخة من خلال اختبار مبدأ التداول السلمي للسلطة، وتمثل هذا المعيار في انتقال الحزب الذي وصل للحكم من خلال انتخابات حرة ونزيهة إلى المعارضة من خلال انتخابات تالية حرة ونزيهة كذلك³.

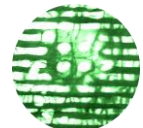
لكن يبقى الشق الأصعب لدى أنصار هذا الاتجاه هو تقديم طرح مقبول عن الميكانيزمات التي يقوم من خلالها الإجراء المتكرر للانتخابات بتأكيد الديمقراطية وتعزيز فرص تطورها في المجتمعات المعنية. الذي حدد عدداً من Staffan Lindberg وفي هذا الشأن تبرز المحاولة التي قدمها ستافان ليندبرج عمليات التحول تؤكد العلاقة السببية بين الانتخابات وعملية التحول الديمقراطي وهي العمليات التي تضع الدولة في نطاق الوضع الانتقالي ما زالت في طور التشكل، كما أن اتمام هذه العمليات يعد دليلاً على تحقيق التحول إلى الديمقراطية، ونظراً لتعدد العمليات كما قدمها ليندبرج، يمكن إعادة تصنيفها وفق مستويات التحول الذي تؤدي إليها هذه العمليات، وذلك على النحو التالي⁴:

- التحول على مستوى المواطنين: لأن الفكرة الرئيسية وراء الانتخابات هي وجود صوت لكل مواطن بدون تفرقة أو تمييز، تعد الانتخابات أهم المظاهر الإيجابية لممارسة المواطنة وتأكيد الحق في الاختيار والمفاضلة بين المرشحين المختلفين. ولكن في الدول حديثة العهد بالانتخابات تظهر الأهمية الكبيرة للحملات الانتخابية التي تتضمن تعرض المواطنين على اختلافهم لعملية من التثقيف والتأهيل السياسي تقوم بها الأحزاب المختلفة والمرشحون وكذلك وسائل الإعلام سعياً منها لكسب العدد الأكبر من المصوتين. ويؤكد الآثار الإيجابية لهذه العملية على التحول الديمقراطي ككل الاستجابة الكبيرة التي شهدتها الانتخابات التعددية الأولى في الكثير من دول العالم لتعكس إدراك المواطنين لدورهم الجديد كناخبين، كما يؤكد ذلك استمرار الطلب على التثقيف السياسي بعد انتهاء الانتخابات ليقوم المواطن بعد انتهاء دوره كناخب بدور جديد يدور حول مراقبة أداء من انتخبه ومساءلته في الكثير من الأحيان.

³ Samuel P. Huntington, **The Third Wave: Democratization in The Late Twentieth Century** (Norman: University of Oklahoma Press, 1991), Pp. 208-211.

⁴ Staffan I. Lindberg, "Democratization by Elections? A Mixed Record", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 20, Number 3, July 2009), Pp. 86-92

- Staffan I. Lindberg, "The Surprising Significance of African Elections", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 17, Number 1, January 2006), Pp. 146-148.



- التحول على مستوى النخب السياسية : على أسوأ الفروض وباعتبار أن النخبة الحاكمة في دولة ما قد قررت إجراء الانتخابات استجابةً لضغوط داخلية أو خارجية، فإنه ومع مرور الوقت تكتسب الانتخابات أهمية متزايدة حتى ولو لم ترتق للمعايير المقبولة للحرية والنزاهة. فيما أن الانتخابات أصبحت الآلية الجديدة لشغل المناصب السياسية فإن النخبة -غير المؤمنة بالديموقراطية- ستسعى لتأمين قاعدة انتخابية قوية يعتمد عليها في تجديد شرعية بقاء هذه النخبة في السلطة لفترات متتالية. كذلك يؤدي الاعتماد على الانتخابات ولو شكلياً إلى إعادة توزيع القوة داخل النخبة الحاكمة نفسها لصالح الفئات الأكثر احتكاكاً بال جماهير والأكثر قدرة على كسب ثقتها.
- التحول على مستوى المنظمات المدنية: تؤدي الانتخابات إلى ظهور أنواع جديدة من المنظمات المدنية على شاكله منظمات مراقبة الانتخابات ومنظمات تثقيف الناخبين ونشر الوعي السياسي بينهم، ومع تكرار إجراء الانتخابات يزداد نشاط هذه المنظمات وتزداد خبراتها وقدراتها التنظيمية كما تزداد درجة القبول الذي تتمتع به داخل المجتمع، هذه المنظمات تعمل بالطبع على نشر وتعزيز قيم الديمقراطية. كذلك ومن خلال أثر المحاكاة تبدأ منظمات مدنية أخرى كالنقابات المهنية والاتحادات العمالية في الاستفادة من وجود المنظمات المرتبطة بالانتخابات سواء من خلال محاكاة طرق عملها أو من خلال الاستفادة من مساحة الحرية المتزايدة التي تخلقها هذه التنظيمات خاصة في وقت الانتخابات.
- التحول على مستوى مؤسسات الدولة: مع اعتياد الإجراء المتكرر للانتخابات تقوم الكثير من مؤسسات الدولة بالتكيف مع الواقع الجديد عبر التحول إلى مؤسسات مدافعة عن الحقوق والحريات العامة، فكل من القضاء والشرطة والجيش تتجه إلى تأمين ممارسة المواطنين لحقهم في اختيار المسؤولين ومحاسبتهم باعتبار ذلك جزءاً من ضمانات الاستقرار، لكن المؤكد أن هذه الآلية تعكس قدراً كبيراً من التفاوت بين الحالات المختلفة.
- التحول على مستوى الإعلام: عادة ما يكون الإعلام هو اللاعب الأهم في مرحلة الحملات الانتخابية، ونظراً لتأثيره الكبير يتنافس مختلف المرشحين على مساحات أكبر للظهور على وسائل الإعلام بما في ذلك ممثلي النظم الحاكمة الذين يسعون لتجديد ثقة الناخبين فيهم. هذا التحول في علاقة القوة يمنح الإعلام فرصة كبيرة لتعزيز الديمقراطية من خلال تحويل النقاش السياسي إلى نقاش مفتوح يسمح بمشاركة كافة الآراء بلا تمييز.



الاتجاه الثاني: نقد نموذج الانتقال

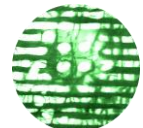
من بين أهم الانتقادات التي تعرض لها نموذج الانتقال ما طال الأساس النظري للنموذج وفق ما قدمته والتي ميزت بين اتجاهين اهتمتا بدراسة وتحليل ظاهرة التحول Ruth Berins Collier روث بيرينز كولير الديمقراطي ليعكس كل منهما تقاليد مدرسة تحليلية مستقلة. الاتجاه الأول وهو الذي ينتمي إليه نموذج الانتقال يركز على التحول باعتباره عملية من التفاوض والمساومة يلعب فيها الدور الرئيسي القادة السياسيون والنخب. أما الاتجاه الثاني فيتبع ظاهرة التحول في هذا المستوى النخبوي وكذلك في المستويات الأخرى التي تمثل كافة فئات المجتمع، ما يوضح التأثير بالتحليل الطبقي الماركسي كرافد أساسي لهذا الاتجاه. هذا الاختلاف الكبير في زاوية الرؤية بين الاتجاهين تسبب من وجهة النظر المنتقدة- في عجز نموذج الانتقال عن تقديم تفسيرات لعملية التحول قادرة على استيعاب كافة الطبقات والفئات المشاركة فيها، كما أنه يصور عملية التحول الديمقراطي وكأنها عملية عمدية لا تحدث إلا وفق إرادة النخبة المسيطرة والتي أمضت أعواماً في الحكم الاستبدادي، من دون تقديم الاعتبار الكافي للتحول في وعي المستويات القاعدية الاجتماعية وكذا في تفضيلاتهم السياسية⁵.

بانققاد نموذج الانتقال مقدماً مقولة "نهاية نموذج Thomas Carothers كما قام توماس كاروذرز وذلك من خلال انتقاد الافتراضات التي يقوم The End of the Transition Paradigm الانتقال" عليها نموذج الانتقال، وذلك على النحو التالي⁶:

- الافتراض الأول هو النظر إلى الدول التي بدأت بالإعلان الرسمي عن تبني بعض الإجراءات الإصلاحية وعلى رأسها عقد الانتخابات التعددية باعتبارها انتقلت من وضع الدول ذات الحكم الاستبدادي إلى الدول التي تمر بمرحلة انتقالية نحو الديمقراطية وبعيداً عن تقاليد الاستبدادية، ويكمن الخطأ في النظر إلى عملية الانتقال هذه باعتبارها أحادية الاتجاه ولا يمكن عكسها. فالحقيقة تشير إلى أنه على الرغم من مسارعة الكثير من أنظمة الحزب الوحيد والنظم العسكرية بإقرار التعددية الحزبية وإجراء الانتخابات -ما مثل مبرراً قوياً لاعتبارها دخلت في مرحلة الانتقال- إلا أن نسبة ليست بالقليلة من هذه الدول توقفت عن استكمال المرحلة الانتقالية أو

⁵ Ruth Berins Collier, **Paths Toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), Pp. 4-5.

⁶ Thomas Carothers, "The End of the Transition Paradigm", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 13, Number 1, January 2002), Pp. 6-9.



تراجعت عن تلك الاجراءات ومن ثم أصبحت أكثر بعداً عن الديمقراطية بالرغم من تصنيفها في المرحلة الانتقالية.

– يتصل الافتراض الثاني بما سبق تناوله مما تشير ليه أدبيات نموذج الانتقال من الطبيعة المرحلية للتحول الديمقراطي، حيث يتعين على العملية أن تمر بمرحلة أولية تشهد انقسام النخبة الحاكمة الاستبدادية، ثم تبدأ المفاوضات بين النخبتين القديمة والجديدة ثم يتم تبني الاجراءات الديمقراطية تمهيداً للدخول في المرحلة الأخيرة المعروفة باسم مرحلة الرسوخ الديمقراطي. لكن الواقع يشير إلى أن الكثير من الدول أتمت عملية التحول من دون المرور بالمراحل الثلاث، أو اجتيازها عبر مسار متذبذب يصعد من مرحلة للمرحلة التالية ثم يعود للأولى قبل أن يعاود الارتفاع.

– من بين الافتراضات التي يقوم عليها نموذج الانتقال هو أن الديمقراطية ليست بحاجة إلى أوضاع خاصة أو تهيئة مسبقة للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي سيتم محاولة بنائها فيها، فهي ببساطة مناسبة للجميع ومفيدة لهم كذلك. لكن الواقع يشير إلى ان الاختلافات الثقافية والاجتماعية قد تجعل من بناء النموذج الأمريكي للديموقراطية مستحيلاً، وقد تكسب الديمقراطية معانٍ تختلف باختلاف السياق الحضاري الذي تطبق فيه.

– يقوم النموذج الانتقالي على افتراض وجود دولة قومية حديثة ذات مؤسسات قائمة ومستقرة تعمل الديمقراطية على إصلاحها وتطويرها من دون الحاجة لتأسيسها من البداية، لكن تجربة الموجة الثالثة أشارت إلى أنه في عدد غير قليل من الحالات واكب بناء الديمقراطية عملية بناء الدولة للمرة الأولى وذلك في العديد من دول الكتلة الشرقية التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي وكذلك بعض الحالات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ومن بين الإسهامات المهمة كذلك في نقد نموذج الانتقال ما قدمه فريد زكريا عن الديمقراطية غير الليبرالية والذي يمزج بين الانتخابات والاستبداد، حيث تسفر الانتخابات في الكثير من الأحيان عن حكم مطلق للفرد المنتخب. وعلى الرغم من أن التحول قد تضمن اعترافاً "صورياً" من جانب الدولة بالحقوق والحريات إلا أن الحاكم صاحب الشرعية الانتخابية يكون لديه مبرراً قوياً لانتهاكها، وعلى الجانب الاقتصادي يحل الفساد -وليس آليات السوق- محل الاقتصاد المركزي الذي تم تفكيكه ومن وجهة نظر فريد زكريا فإن روسيا تعد النموذج المثالي لهذه الحالات. وفيما يتعلق بأفريقيا رأى زكريا أنه "بالرغم من أن الديمقراطية أدت في نواح كثيرة إلى انفتاح السياسة الأفريقية وجلبت الحرية للشعوب، فقد نتجت عنها



درجة من الفوضى وعدم الاستقرار، مما تسبب بالفعل في زيادة استئثار الفساد والخروج على القانون في بلدان كثيرة". فالتركيز المستمر على الانتخابات التعددية وحدها جاء على حساب القواعد الأساسية للحكم الليبرالي⁷.

على هذا النحو يمكن قراءة الجدل بين أنصار نموذج الانتقال وبين منتقديه على أكثر من خلفية، فمن ناحية أولى يبدو أنصار نموذج الانتقال أكثر تفاؤلاً بشأن مستقبل الدول التي تعرضت للموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، إذ يغضون الطرف عن نتائج هذا التحول في الأجلين القصير والمتوسط مبشرين بمكاسب جمة على كافة الأصعدة في الأجل الطويل. أما منتقدو نموذج الانتقال فيرون أن هذا التفاؤل غير مبرر ويميلون للاعتقاد بأن العائد الهزيل من التحول الديمقراطي قد يخلق شرعية للتوجهات غير الديمقراطية على اختلاف مصادرها سواء كانت توجهات قومية متطرفة، أو كانت ذات صبغة دينية عابرة لحدود الدول، أو توجهات إثنية ضيقة تعبر عن جماعات خسرت مراكزها الاجتماعية بسبب هذا التحول.

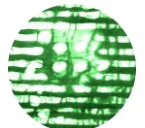
ومن ناحية أخرى يمكن قراءة هذا الخلاف بين التيارين في ضوء تركيز النموذج الانتقالي على الإجراءات والاعتبارات الشكلية وإن جاء ذلك على حساب الجوهر في الكثير من الأحيان. حيث يتبنى النموذج مقولة أن الاجراء المتكرر للانتخابات سوف يفرض قيم الديمقراطية من مواطنة ومشاركة شعبية ومساءلة للسلطة بين أفراد المجتمع، في حين أن منتقدي النموذج يرون أن انتشار هذه القيم على نطاق واسع هو الأساس السليم لإجراء انتخابات ديمقراطية لا العكس.

وأخيراً يمكن قراءة هذا الجدل النظري في ضوء اقتناع أنصار النموذج الانتقالي بأن الديمقراطية لا تحتاج لشروط مسبقة ومن ثم يمكن فرضها من الخارج عبر ممارسة المجتمع الدولي لضغوط سياسية واقتصادية على النظم الاستبدادية من أجل تحفيز التحول، بينما يرى منتقدو النموذج أن التحول الديمقراطي لا بد له أن ينبع من بيئته ومن ثم لا يمكن فرضه من الخارج نظراً لتعدد أشكاله وصوره التي تختلف باختلاف السياق الذي يطبق فيه.

⁷ Fareed Zakaria, "The rise of illiberal democracy", **Foreign Affairs** (Washington D.C.: Council on Foreign Relations, Nov/Dec 1997), Pp.22-43.

وللمزيد انظر الترجمة العربية لكتاب المؤلف:

فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن والخارج، ترجمة رضا خليفة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2006)، ص ص 89-118.



القسم الثاني: تقييم العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية في أفريقيا

للانتقال من الجدل النظري حول العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية إلى التجربة الأفريقية يتعين الاعتماد على عدد من المؤشرات الموضوعية، والتي يقيس أولها قبول الأطراف السياسية بالانتخابات كآلية حصرية لإسناد السلطة لأي من الأحزاب المتنافسة حيث يقيس مدى الانتظام في إجراء الانتخابات دون انقطاع. أما المؤشر الثاني فيقيس العائد من هذه الانتخابات وأثره على التحول الديمقراطي، حيث يختبر ما إذا كانت الانتخابات قد حققت تداولاً سلمياً للسلطة أم ساهمت في تجديد شرعية الحزب الحاكم. وبالنسبة للمؤشر الثالث فيقيس مدى القبول الشعبي وثقة الجماهير في الآلية الانتخابية من خلال تتبع معدلات المشاركة الشعبية منذ بداية التحول الديمقراطي وحتى الآن. وأخيراً يقيس المؤشر الرابع واحداً من أهم خصائص الانتخابات الديمقراطية من خلال دراسة مدى التزام الانتخابات بالطابع السلمي وغياب مظاهر العنف الانتخابي.

أولاً: الإجراء المستمر والمنتظم للانتخابات

تقوم المقولة الرئيسية لنموذج الانتقال على اعتبار أن الإجراء المنتظم والمتكرر للانتخابات سيكسب الدول المزيد من خصائص الديمقراطية، إذ أن تعدد إجراء هذه الانتخابات يجعل منها الوسيلة الوحيدة المقبولة في توزيع المناصب التنفيذية والتشريعية على مختلف الأحزاب. وفي هذا الصدد يمكن اختبار العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية في أفريقيا من خلال مؤشر أساسي يتمثل في انتظام إجراء الانتخابات وتجنب التعرض لانتكاسات تؤدي إلى قطع الممارسة الانتخابية المتواترة واللجوء إلى وسائل بديلة -غير ديموقراطية بالقطع- في تحديد شاغلي المناصب السياسية. فمن بين 30 دولة أفريقية أعلنت في مطلع تسعينيات القرن العشرين دخولها في مراحل انتقالية لتحقيق التحول الديمقراطي تمكنت 17 دولة من إجراء الانتخابات بشكل مستمر ومنتظم حتى الوقت الحالي، بينما شهدت 13 دولة فترات من الانقطاع علفت خلالها الممارسة الانتخابية إما بتوقف العملية السياسية بصورة كاملة بسبب الحرب الأهلية، أو بسبب ما شهدته بعض الدول من انتقال غير دستوري للسلطة عبر الانقلابات العسكرية. بينما تستبعد بعض الحالات الاستثنائية مثل بوتسوانا وموريشيوس والسنغال وكذلك غالبية دول شمال أفريقيا. وهي دول تمارس التعددية الحزبية قبل تسعينيات القرن العشرين وناميبيا وجنوب أفريقيا حيث كان العائق الأساسي أمام تبنيهما للديموقراطية هو النظام العنصري.



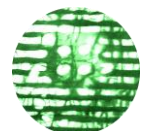
وبالنسبة للحالة الأولى، فقد نشبت الحروب الأهلية منذ عام 1990 في سبع دول كان أبرزها الكونغو الديمقراطية التي بدأت الحرب الأهلية فيها عام 1996 ولم تنته إلا عام 2003، وهو ما أخر الانتخابات التعددية الأولى إلى عام 2006 بعد أن تم الإعلان عن الاتجاه لتبني التعددية في ظل حكم في نوفمبر 1990. وفي بوروندي شهدت البلاد انقطاعاً عن Mobutu Sese Seko موبوتو سيسيسيكو عقد الانتخابات لمدة 12 عاماً، فبعد الانتخابات التعددية الأولى عام 1993 نشبت الحرب الأهلية، ولم تعقد الانتخابات التشريعية إلا عام 2005 ليتشكل البرلمان الذي قام بانتخاب رئيس الجمهورية في العام نفسه، قبل أن تعود آلية الاقتراع العام المباشر للانتخابات الرئاسية عام 2010.⁸

وفي بعض الحالات الأخرى لم يكن تعليق الانتخابات أحد الأضرار الجانبية للحرب الأهلية، بل كانت Laurent مسبباً لها، ففي ساحل العاج نشبت الحرب الأهلية الأولى فبعد عامين من انتخاب لوران باجبو رئيساً للبلاد عام 2000 نشبت الحرب الأهلية الأولى التي استمرت لخمس أعوام أدت إلى Gbagbo تعطيل الانتخابات التي كان مقرراً لها أن تعقد عام 2005. وبعد الخلاف بشأن نتائج الانتخابات الرئاسية لعام 2010 Alasanne نشبت الحرب الأهلية الثانية بين أنصار المرشحين لوران باجبو وألسان واتارا والتي انتهت بعد تدخل القوات الفرنسية لصالح الأخير.⁹ Outtara

أما جمهورية الكونغو فعقدت انتخاباتها التعددية الأولى عام 1992، وقبل إجراء الانتخابات التالية عام ودينيس Pascal Lissouba 1997 نشبت الحرب الأهلية بين أنصار مرشحي الرئاسة باسكال ليسوبا لتنتهي بانتصار الأخير عام 1999 وتنصيبه نفسه رئيساً Denis Sassou-Nguesso ساسو نجويسو للبلاد دون انتخاب، لكن بعد مرور ثلاثة أعوام لجأ نجويسو للانتخابات لكي يستمر في المنصب حتى الآن بعد فوزه في انتخابات عامي 2002 و2009. وفي أنجولا تم التحول إلى التعددية وإجراء الانتخابات الأولى عام 1992 في ظل الحرب الأهلية التي نشبت منذ استقلال البلاد عام 1975، لكن بسبب ظروف الحرب تعطلت الانتخابات لنحو 16 عاماً إذ لم تعقد أية انتخابات تشريعية أو رئاسية قبل عام 2008. وعلى الرغم من أن كل من سيراليون وغينيا بيساو قد شهدتا حرباً أهلية امتدت لأكثر من عشرة

⁸ Mvemba Phezo Dizolele, "The Mirage of Democracy in the DRC", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press Volume 21, Number 3, July 2010), P. 149.

⁹ Richard Banegas, "Post-Election Crisis In Côte D'ivoire: The Gbonhi War", **African Affairs** (Oxford: Oxford University Press, Vol. 110, No. 440), Pp. 460-461.



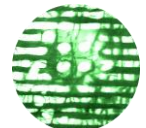
سنوات في حالة الأولى، واقتصرت على عام واحد في حالة الأخيرة، إلا أن الانتخابات في البلدين لم تعطل¹⁰.

أما الحالة الثانية فشهدت انقطاع المسار الانتخابي بسبب تدخل المؤسسة العسكرية للسيطرة على الحياة السياسية، فقد ظهرت الانقلابات العسكرية في أربع من الدول التي سبق لها اجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح، والتي لم تختلف فيما بينها في مآلات هذه الانقلابات. ففي دولتين من الدول الأربع تولت المؤسسة العسكرية السلطة في انقلاب عسكري ثم سلمتها بعد فترة انتقالية جديدة لسلطة مدنية منتخبة. في ديسمبر 2008 بعد أن رأس البلاد Lansana Conte أففي غينيا أعقب وفاة الرئيس لانسانا كونتي طوال 24 عاماً إعلان الانقلاب العسكري وتعليق الدستور وحظر النشاط السياسي، وفي أغسطس من الحاكم العسكري لغينيا بأن Moussa Dadis Camara العام التالي أعلن موسى داديس كامارا الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ستعقد في الربع الأول من عام 2010. وبعد محاولة اغتيال تعرض لها الذي Sekouba Konate كامارا في ديسمبر من عام 2009 تم تسليم قيادة البلاد لنائبه سيكوبا كوناتي ، بينما Alpha Conde التزم بإجراء الانتخابات الرئاسية في ديسمبر 2010 والتي فاز بها ألفا كوندي ، أجلت الانتخابات التشريعية لعام 2012.

أما النيجر فبعد أن شهدت انتخابات تعددية عامي 1993 و1995 قام الجيش عام 1996 بانقلاب ، ثم أجريت انتخابات Mahamane Ousmane عسكري أطاح بالرئيس المنتخب ماهماني عثمان رئيساً للبلاد، لكن بعد Ibrahim Mainassara رئاسية نصبت قائد الانقلاب إبراهيم باري مايناسارا Mamadou ثلاثة أعوام أطيح بمايناسارا في إنقلاب جديد أعقبته انتخابات رئاسية فاز بها محمد تانجا قائد الانقلاب والذي فاز كذلك في انتخابات عام 2004. وبعد الاستفتاء الدستوري عام 2009 Tandja الذي أتاح لتانجا الترشح دون قيد بدورات رئاسية محددة شهدت البلاد انقلاباً عسكرياً في فبراير 2010 الذي أجرى في أكتوبر من العام نفسه استفتاءً على تعديلات Salou Djibo قاده العقيد سالو ديبو دستورية تحدد دورات الترشح لرئيس الجمهورية بدورتين فضلاً عن تقييد سلطاته. وفي يناير ومارس من

¹⁰ Paula Cristina Roque, "Angola's Façade Democracy", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 20, Number 4, October 2009), P. 138.

- John F. Clark, "Congo: Transition and The Struggle to Consolidate", in John F. Clark, and David E. Gardinier (eds.), **Political Reform in Francophone Africa** (Oxford: Westview Press, 1997), Pp. 71-74.



عام 2011 عقدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية دون ترشح قائد الانقلاب العسكري على غير المعتاد في النيجر ليتم تسليم السلطة كاملة للمدنيين بعد نحو 13 شهراً من الانقلاب¹¹.

بالإطاحة بالرئيس أنجي-Francois Bozize أما جمهورية أفريقيا الوسطى فشهدت قيام فرانسوا بوزيزي عام 2003 بعد نجاح قوات الأول في السيطرة على العاصمة Ange-Felix Patasse فيليكس باتاسي Kwa Na بانجي، ثم قام بوزيزي بترشيح نفسه في الانتخابات الرئاسية كمرشح لحزب الوفاق الوطني عامي 2005 و2010 وفاز في المرتين برئاسة البلاد. وفي موريتانيا وبعد أن التزم أعلى ولد Kwa Na محمد فال قائد انقلاب 205 بتسليم السلطة عبر الانتخابات إلى المدنيين عام 2007، أسفرت الأزمة السياسية في العام التالي عن انقلاب عسكري جديد بقيادة الجنرال محمد ولد عبد العزيز الذي ترشح في الانتخابات الرئاسية الجديدة عام 2009 وتمكن من الفوز بها¹².

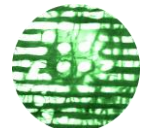
ثانياً: الانتخابات والتداول السلمي للسلطة

وفقاً لأدبيات نموذج الانتقال فإن الانتخابات هي المؤشر الرئيسي في اختبار التحول من ديموقراطية ناشئة إلى ديموقراطية راسخة وذلك حين يتم تداول السلطة سلمياً بين الأحزاب المتنافسة مرتين على الأقل. ولاختبار مدى تحقق المقولة السابقة في الواقع الأفريقي يتعين النظر في مخرجات العملية الانتخابية وما إذا كانت أسفرت عن تداول سلمي للسلطة على أرض الواقع أم عجزت عن ذلك عبر فترة زمنية طالت لتقترب من ربع قرن من الانتخابات التعددية في العديد من دول القارة. وبالرجوع للنقطة السابقة الخاصة بانتظام إجراء الانتخابات، سوف يقتصر التحليل على الدول الأفريقية التي حافظت على مسارها الانتخابي دونما انقطاع والبالغ عددها 17 دولة. وبالنظر لحصيلة تداول السلطة في هذه الدول نجد أن 6 من هذه الدول فقط قد أسفرت العملية الانتخابية فيها عن نقل السلطة من الحزب الممسك بها لحزب آخر لتشهد تداولاً للسلطة وتبادلاً في المواقع بين أحزاب الحكم والمعارضة.

Benin People's Revolutionary Party (PRPB) ففي بنين لم يخض الحزب الثوري لشعب بنين الانتخابات التشريعية، وشهدت البلاد في الفترة من 1991 وحتى 2011 ست انتخابات تشريعية أسفرت عن تداول مقعد الأغلبية بين أربعة أحزاب مختلفة. أما الانتخابات الرئاسية الست فشهدت فوز مرشحي ثلاثة أحزاب مختلفة إلى جانب فوز مرشح مستقل مرتين. ومنذ الانتخابات التعددية الأولى عام 1991

د. حمدي بشير، "العلاقات المدنية العسكرية ومسار عملية التحول الديمقراطي في النيجر منذ 1991"، مجلة الشئون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، يناير 2013)، ص 77-83.

¹² Thomas O'Toole, "The Central African Republic: Political Reform and Social Malaise", in John F. Clark, and David E. Gardiner, Op. cit., Pp. 116-119.



شهدت زامبيا سكوناً في عملية تداول السلطة حيث أسفرت أربع انتخابات تشريعية وخمس انتخابات Movement for Multiparty Democracy رئاسية عن سيطرة الحركة من أجل الديمقراطية متعددة الأحزاب على السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى عام 2011 حيث تمكنت الجبهة الوطنية (MMD) من الفوز بأغلبية تشريعية، كما فاز مرشحها بالانتخابات الرئاسية¹³. Patriotic Front (PF).

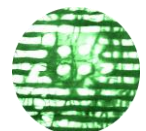
United Democratic Front أما مالاوي فشهدت تنافساً بين كل من الجبهة الديمقراطية المتحدة الذي حكم البلاد كحزب (MCP) Malawi Congress Party، وبين حزب مؤتمر مالاوي (UDF) وحيد منذ الاستقلال عام 1964، وجاءت نتائج انتخابات 1994 و1999 لتمكن الجبهة الديمقراطية من السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى الرغم من فوز مرشح الجبهة المتحدة UDF في الفوز بأغلبية مقاعد MCP بالانتخابات الرئاسية التالية عام 2004، إلا أن حزب مؤتمر مالاوي البرلمان. لكن انتخابات 2009 شهدت تراجع الحزبين وصعود الحزب التقدمي الديمقراطي ليتفوق على الحزبين في الانتخابات التشريعية (DPP) Democratic Progressive Party والرئاسية¹⁴.

أما الرأس الأخضر فتشهد تبادلاً مستمراً في المواقع بين الحزبين الكبارين فيها وهما الحزب الأفريقي Partido Africano da Independência de Cabo Verde لاستقلال الرأس الأخضر بحيث لا (MpD) Movimento para a Democracia ، والحركة من أجل الديمقراطية (PAICV) يمكن توقع فائز محدد في أي جولة انتخابية. وكذلك الحال في ساوتومي وبرينسيب حيث تشهد Movimento de Libertação de انتخابات فرصاً متكافئة لكل من حركة تحرير ساوتومي وبرينسيب ، والحركة (MLSTP-PSD) São Tomé e Príncipe—Partido Social Democrata ، حيث سبق للحزبين أن تبادلا (ADI) Acção Democrática Independente الديمقراطية المستقلة المواقع أكثر من مرة¹⁵.

وفي غانا وعلى الرغم من أن الانتخابات التعددية التي أنهت المرحلة الانتقالية جاءت بجيري إلى رئاسة الجمهورية وهو الذي كان يحكم البلاد كحاكم عسكري إلا أنه بعد Jerry Rawlings ولينجز New رحيله من السلطة عام 2000 شهدت البلاد تداولاً في السلطة بين الحزب الوطني الجديد

¹³ Samuel Decalo, "Benin: First of New Democracies", *Ibid.*, Pp. 53-60.

¹⁴ Paul Chiudza Banda, "The 2009 General Elections: Process, Results And Lessons", *The Society of Malawi Journal* (Lilongwe: Society of Malawi, Issue 4, 2010) Pp. 11-12.



الذي كان في المعارضة وفاز في الانتخابات التشريعية والرئاسية عامي (NPP) Patriotic Party (NPP) و (NDC) National Democratic Congress 2000 و 2004، وبين المؤتمر الديمقراطي الوطني الذي عاد للسلطة عام 2008¹⁶.

وفي المقابل تمكن الحزب الفائز بالانتخابات التأسيسية -الأولى بعد التحول للتعددية- من الفوز بجميع الانتخابات التالية عليها سواء كانت انتخابات تشريعية أو رئاسية في 11 دولة. ففي كل من الكاميرون وغينيا الاستوائية وأوغندا استمر الحزب الفائز في الانتخابات التأسيسية في السيطرة على البرلمان، واستمر زعيمه في رئاسة الجمهورية منذ الانتخابات التعددية الأولى وحتى الآن. ففي الكاميرون نجحت Cameroon People's Democratic Movement الحركة الديمقراطية للشعب الكاميروني من الفوز بأغلبية المقاعد في أربع انتخابات تشريعية متتالية، ورفعت حصتها من المقاعد من (RDPC) 88 مقعداً في انتخابات عام 1992، إلى 153 مقعداً من أصل 180 عام 2007. واستمر مرشح الحزب بول بيا في الفوز بالانتخابات الرئاسية التي شهدتها البلاد أعوام 1992 و 1997، و 2004، و 2011¹⁷.

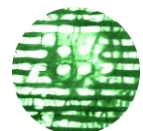
وفي غينيا الاستوائية فاز الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية بأغلبية المقاعد البرلمانية في أربع انتخابات تشريعية أجريت في الفترة ما بين 1993 و 2008، أما الانتخابات الرئاسية الثلاث فحسمها مرشح الحزب أوبيانج نجويما مباسوجو جميعاً لصالحه. وتعد أوغندا آخر الدول الأفريقية التي تخلت عن نظام الحزب الواحد وذلك في استفتاء دستوري عام 2005، وشهدت البلاد منذ ذلك الوقت جولتين انتخابيتين في الفوز (NRM) National Resistance Movement نجحت خلالهما حركة المقاومة الوطنية في الفوز بالانتخابات Yoweri Museveni بأغلبية برلمانية، كما نجح مرشح الحزب يوري موسيفيني في الفوز بالانتخابات عامي 2006 و 2011¹⁸.

أما في كل من توجو والجابون فبعد وفاة رئيس الجمهورية قام الحزب الحاكم بترشيح ابن هذا الرئيس في (RPT) Rally of the Togolese People خلفته، ففي توجو فاز تجمع الشعب التوجولي الانتخابات التشريعية التعددية الأولى عام 1994 بـ 35 مقعداً من إجمالي 81، رفعها في الانتخابات التالية عام 1999 إلى 79 مقعداً، وعلى الرغم من انخفاض هذا العدد في انتخابات عامي 2002 و

¹⁶ Heinz Jockers, "The successful Ghana election of 2008: a convenient myth ?", **Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 48, No. 1, 2010), P. 96.

¹⁷ Ericka A. Albaugh, "An autocrat's toolkit: adaptation and manipulation in 'democratic' Cameroon", **Democratization** (London: Routledge, Vol. 18, No. 2, April 2011), Pp. 388-398

¹⁸

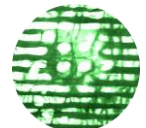


2007 إلا أن الحزب حافظ على المركز الأول بين جميع الأحزاب المتنافسة. أما الانتخابات الرئاسية فقد مرشح الحزب في انتخابات أعوام 1993 و 1998 Gnassingbé Eyadéma فاز جناسينجي إياديما مرشحاً Faure Gnassingbe و 2003، وبعد وفاته عام 2005، دفع الحزب بإبنه فاوري جناسينجي للرئاسة ونجح في الفوز في انتخابات 2005 و 2010. وتعد الجابون حالة مشابهة لتوجو فقد استمر في حيابة الأغلبية البرلمانية (PDG) الحزب الديمقراطي الجابوني منذ الانتخابات الأولى عام 1990 وحتى الانتخابات الأخيرة عام 2006 لكنه تمكن من زيادة حصته من المقاعد عبر الانتخابات المتتالية من 63 إلى 82 مقعداً. أما الانتخابات الرئاسية فقد شهدت فوز مرشح الحزب عمر بونجو أعوام 1993 و 1998 و 2005، وبعد وفاته عام 2009 دفع الحزب بإبنه على بونجو ليفوز في الانتخابات الرئاسية التي عقدت في العام نفسه¹⁹.

وبالنسبة لتتنانيا وموزمبيق وجيبوتي فقد نجح الحزب في الحفاظ على أغلبية تشريعية، كما تمكن من الفوز بالانتخابات الرئاسية لكن عبر مرشحين مختلفين. حيث فاز حزب الثورة بالأغلبية التشريعية في تنزانيا أعوام 1995، و 2000، و 2005، و 2010، ونجح مرشح الحزب (CCM) في الانتخابات الرئاسية عامي 1995، و 2000، أما الانتخابات Benjamin Mkapa بنجامين مكابا . أما Jakaya Kikwete الرئاسية عام 2005 و 2010 فقد فاز بها مرشح الحزب جاكايا كيكويتي Frento de Libertação de Moçambique موزمبيق فشهدت فوز جبهة تحرير موزمبيق في أربع انتخابات تشريعية عقدت أولها عام 1994 وعقدت الأخيرة عام 2009، ونجح (FRELIMO) في الفوز بالانتخابات الرئاسية عامي 1994 Joaquim Chissano لمرشح الحزب جواكيم تشيسانو في الفوز بانتخابات 2004 و 2009. وفي Armando Guebuza و 1999، بينما نجح أرماندو جيبوزا جيبوتي فاز تجمع الشعب من أجل التقدم في الفوز بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية الأربع التي أجريت ما بين عامي 1992 و 2008، أما الانتخابات الرئاسية الأولى عام 1993 ففاز بها مرشح الحزب حسن جوليد أبتيدون، وفاز في ثلاثة انتخابات تالية مرشح الحزب إسماعيل عمر جيله.

وعلى الرغم من أن الحزبين الفائزين بالانتخابات التعددية الأولى في تشاد وبوركينا فاسو كانا من الأحزاب المستحدثة في ظل الفترة الانتقالية، إلا أن الحزبين نجحا في الفوز في الانتخابات التشريعية الثلاث في Blaise كومباوري Idriss Deby تشاد والأربع في بوركينا فاسو. كذلك تمكن كل من إدريس ديبي

¹⁹ Adewale Banjo, "The Politics of Succession Crisis in West Africa: The Case of Togo", *International Journal On World Peace* (Vol. Xxv No. 2 June 2008), Pp. 37-40.



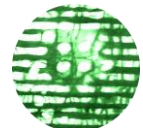
من الفوز بجميع الانتخابات الرئاسية التي عقدت في الدولتين حتى الآن. أما إثيوبيا فتمثل Compaoré حالة خاصة في ظل اتباعها النظام البرلماني والذي أسفر عن فوز الجبهة الديمقراطية الثورية لشعب بالأغلبية Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front [EPRDF] إثيوبيا Meles البرلمانية في أربع انتخابات تشريعية شهدتها البلاد والتي أتت في كل مرة بمليس زيناوي Zenawi. رئيساً للوزراء.

وينكشف عجز الانتخابات في عدد كبير من دول القارة الأفريقية عن تحقيق تداول السلطة إذا تجاوزنا الانتخابات التأسيسية نقطة البداية في التحليل بالرجوع للمراحل السابقة عليها، حيث تبرز حقيقة أنه في 8 من الدول البالغ عددها 11 والتي لم تشهد تداولاً للسلطة عبر الانتخابات التعددية مطلقاً، كان الحزب الذي استمر في الفوز بالانتخابات هو ذات الحزب الحاكم في مرحلة ما قبل التعددية الحزبية في إطار الأحادية الحزبية.

ويساعد تفسير هذه الظاهرة في تأكيد تساؤل فرص الانتخابات في تحقيق تداول سلمي للسلطة في أي من هذه الحالات، إذ شهدت بداية عملية التحول الديمقراطي في أفريقيا في مطلع تسعينيات القرن العشرين اتساقاً ملحوظاً مع التقسيم المرحلي الذي تبناه نموذج الانتقال، فكانت البداية في الغالب بمبادرة من النخبة الاستبدادية ذاتها، وعليه كانت قضية مشاركة ممثلي هذه النخبة في عملية التفاوض السابقة على اختيار السلطة الجديدة من الأمور المسلم بها حيث اتفقت غالبية الأطراف على أهمية تجنب إقصاء أي طرف عن الحوار السياسي خلال المرحلة الانتقالية أو عن الانتخابات التي تلتها. وبالرغم من الفائدة الكبيرة المتحققة جراء إشراك النخبتين القديمة والجديدة في المرحلة التمهيدية للتحول الديمقراطي ممثلة في ضمان انتقال سلمي وسلس، إلا أن هذا لا يعني أنه لم تكن ثمة تكاليف باهظة لهذا الخيار²⁰.

ففي الكثير من الحالات كانت مبادرة الممسكين بالسلطة بالإصلاحات مبرراً لاستمرارهم في إدارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية على النحو الذي شهدته أوغندا، وبوركينا فاسو، وجيبوتي، وغينيا الاستوائية، وزامبيا، وغانا وهو ما يفسر في العديد من الحالات إعادة انتخاب الأشخاص والأحزاب الممسكة بالسلطة نفسها مرة أخرى. وفي حالات أخرى أوكلت مهمة إدارة المرحلة الانتقالية لمؤتمر وطني ممثل لجميع القوى والاتجاهات، على النحو الذي ساد بين الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية بدايةً من بنين ثم جمهورية الكونغو وساحل العاج والجابون ورواندا ومالي والكونغو الديمقراطية. وفي كل هذه الحالات لم يكن

²⁰ René Lemarchand, "Africa's Troubled Transitions", Journal of Democracy (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 3, Number 4, October 1992) Pp. 102-104.



المؤتمر الوطني ضامناً لتداول السلطة، ففي ظل انطلاقه من مبدأ الشمول وعدم استبعاد أي من القوى الوطنية شاركت الأحزاب الحاكمة فيه في أكثر من حالة، ونجحت في توظيفه ليكون أداة لاستمراريتها في الحكم لكن في ظل تعددية حزبية²¹.

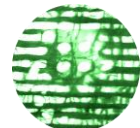
وفي ظل امتناع غالبية الدول الأفريقية عن إقصاء الأحزاب الحاكمة عن عملية الحوار السياسي خلال لهذه المرحلة في معظم الحالات، ففي 11* المرحلة الانتقالية، شاركت هذه الأحزاب في الانتخابات التالية دولة هي أنجولا، والكاميرون، وساحل العاج، وجيبوتي، وغينيا الاستوائية، والجاون، وتوجو، وغينيا بيساو، وموزمبيق، وتنزانيا، وأوغندا شاركت الأحزاب الحاكمة في الانتخابات التالية للمرحلة الانتقالية وفازت بها واستمرت في السلطة حتى الآن. وفي 5 دول هي بوركينا فاسو، وغانا، وتشاد، وغينيا، وموريتانيا كان التحول من نظام عسكري لا حزبي إلى التعددية الحزبية مباشرة ، وأدت الانتخابات التعددية الأولى فيها لاستمرار الحاكم العسكري لكن في صورة مدنية مستمداً شرعيته من العملية الانتخابية وشهدت هذه الدول قيام القادة العسكريين بترشيح أنفسهم في إطار أحد الأحزاب السياسية الجديدة والذي نجح في الحالات الخمس في الفوز بأغلبية تشريعية كذلك.

كذلك شاركت الأحزاب الحاكمة قبل التحول في الانتخابات التالية للمرحلة الانتقالية لكنها خسرت الانتخابات وتخلت عن السلطة وتحولت لموقع المعارضة، وذلك في 9 دول أفريقية هي بوروندي، الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو، مالاوي، النيجر، ساوتومي وبرنسيب، سيراليون، زامبيا. وتضاف بنين إلى الدول التسع حيث لم يشارك الحزب الحاكم في الانتخابات التشريعية، لكن الرئيس ماثيو كيريكو حرص على المشاركة في الانتخابات الرئاسية التعددية الأولى عام 1991 بصفته Mathieu Kérékou مستقلاً وخسرهما بعد حصوله على 32% من أصوات الناخبين. والملاحظ أنه في 5 من دول هذه الفئة هي الرأس الأخضر وجمهورية الكونغو ومالاوي وساوتومي وبرنسيب وسيراليون تمكن الحزب الحاكم قبل التحول من العودة للسلطة في انتخابات تالية. وفي مالي وإثيوبيا وحدهما تم حل الحزب الحاكم وإبعاد قياداته عن الحياة السياسية، ففي مالي تدخلت القوات المسلحة وألقت القبض على رئيس البلاد وتولت إدارة المرحلة الانتقالية للجنة الانتقالية من أجل خلاص الشعب. وفي إثيوبيا أنهى الصراع المسلح بين

²¹ Richard Joseph, "Democratization in Africa after 1989: Comparative and Theoretical Perspective", **Comparative Politics** (New York: Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York, Vol. 29, No.3, Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow, April 1997). Pp. 374-377.

، انظر: Founding Elections أطلق عليها براتون وفان دي فال اسم الانتخابات التأسيسية *

-Michael Bratton, and Nicolas Van De Walle, **Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective** (Cambridge: Cambridge University Press, 1997, Pp. 114, 196-209.



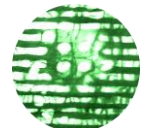
بهروب Mengistu Haile Mariam جبهات المعارضة ونظام الحزب الواحد الذي رأسه منجستو هايلي ماريام الأخير واستبعاد حزبه من الحياة السياسية.

ثالثاً: معدلات المشاركة الجماهيرية في الانتخابات

يعد إقبال الناخبين على المشاركة من خلال الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المختلفة أحد العوامل الأساسية التي يتوقف عليها نجاح الانتخابات وما يترتب عليها من شرعية نتائجها، وفي إطار تقييم العملية الانتخابية في عدد من دول القارة الأفريقية يكون من المهم التعرف على التفاوت في نسب المشاركة بين الدول المختلفة، بالإضافة لرصد الاتجاه العام لهذه النسب منذ عودة التعددية الحزبية في عدد كبير من دول القارة في تسعينيات القرن العشرين. فمع مرور الوقت الكافي الذي يسمح لباحثي العلوم السياسية بتقييم تجربة التحول الديمقراطي في دول القارة الأفريقية المختلفة والتي بدأت في مطلع تسعينيات القرن الماضي، لاحظ بعضهم أن هناك اتجاهاً لتراجع نسب المشاركة بالتصويت في الانتخابات يعكس انسحاب الجماهير من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية وفقدانهم الثقة في العملية السياسية بأسرها. كذلك تقل معدلات مشاركة الناخبين في الانتخابات التي أعقبت موجة التحول الديمقراطي في مطلع تسعينيات القرن العشرين معدلات المشاركة في النسبة الغالبة من الانتخابات التي أعقبت استقلال الدول الأفريقية وسبقت التحول إلى نظام الحزب الواحد أو الحكم العسكري. كل هذه الشواهد تؤكد وجود أزمة حقيقية في ثقة الناخبين الأفارقة في العملية الانتخابية وفي أهميتها²².

وعلى الرغم من وضوح المؤشرات الرقمية الخاصة بتطور معدلات المشاركة إلا أن أنصار نموذج الانتقال يرفضون التسليم بهذه الحقيقة مؤكدين أن الاجراء المستمر للانتخابات له أهمية قصوى في تعليم المواطنين مبادئ الديمقراطية وممارستها. أما عن تبرير الانخفاض في معدلات المشاركة الانتخابية في أفريقيا فقد ساق ستافان ليندبرج -أحد أهم المؤيدين لنموذج الانتقال- سببين مرجعهما بيئة العملية الانتخابية رافضاً التسليم بفشل نموذج في التعامل مع الظاهرة الانتخابية في أفريقيا. وكان أول هذه الأسباب هو حداثة عهد الناخبين الأفارقة بالتعددية الحزبية والانتخابات الحرة النزيفة فسيطرت عليهم مشاعر الخوف والقلق من ارتداد موجة التحول الديمقراطي وعودة الممارسات الاستبدادية ومن ثم تعاملوا مع الانتخابات باعتبارها قد تضعهم في "القوائم السوداء" للحكام الاستبداديين. أما السبب الثاني فتمثل -

²² Adebayo O. Olukoshi, "Economic Crisis, Multipartyism, and Opposition Politics in Contemporary Africa", in Adebayo O. Olukoshi (Ed.), **The Politics of Opposition in Contemporary Africa** (Stockholm: The Nordiska Afrikainstitutet, 2000), Pp. 25-29.



من وجهة نظر المؤلف - في الرقابة الدولية المتزايدة على الانتخابات الأفريقية والتي أدت إلى صعوبة قيام الهيئات المحلية بـ "تزوير" نتائج المشاركة والمبالغة فيها²³.

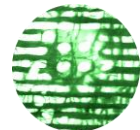
ويبدو تحيز الكاتب واضحاً لنموذج الانتقال حيث يرفض الاعتراف مطلقاً بشكوك المواطن الأفريقي في العملية الديمقراطية بأسرها خاصة مع مرور المزيد من الوقت، حيث فشلت في الوفاء بوعودها خاصة ما يتعلق منها بتحقيق التنمية تمهيداً لتوزيع عوائدها على نحو عادل بما يرفع من مستوى معيشة المواطنين وهو ما لم يحدث على امتداد نحو ربع قرن وهو ما يمكن اعتباره السبب الرئيسي في فقدان الثقة الشعبي في الديمقراطية وآلياتها.

وبالنظر إلى معدلات المشاركة يتضح أنه ثمة قدر من الانخفاض في نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة مقارنة بنسبة المشاركة في الانتخابات التي أعقبت التحول نحو الديمقراطية مباشرة وذلك في 17 من الدول الأفريقية التي تبنت التعددية بعد عام 1990. ويتفاوت الفرق بين النسبتين من حالة لأخرى حيث كان شديد الوضوح في حالات مثل الانتخابات الرئاسية في غينيا بيساو والتي شهدت انخفاضاً بأكثر من 34% عن الانتخابات الرئاسية عام 1994، وكذلك الجابون التي شهدت معدل مشاركة في انتخابات عام 1993 بلغ 88% انخفض إلى 34% عام 2011. كما انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية في أنجولا بنسبة بلغت 28.5% مقارنة بالانتخابات التشريعية لعام 1992.

جدول (1) الدول الأفريقية التي شهدت انخفاض في نسب المشاركة في الانتخابات الأخيرة مقارنة بالانتخابات الأولى بعد التحول

الدولة	الانتخابات التعددية الأولى بعد التحول	نسبة المشاركة	الانتخابات الأخيرة	نسبة المشاركة
سيشل	الرئاسية 1993	86.5%	الانتخابات الرئاسية 2011	85.3%
	التشريعية 1993		الانتخابات التشريعية 2011	74.3%
الكاميرون	الرئاسية 1992	72%	الانتخابات الرئاسية 2011	68.3%
الكونغو الديمقراطية	الرئاسية 2006	70.5%	الانتخابات الرئاسية 2011	59%
ساحل العاج	التشريعية 1990	42.5%	الانتخابات التشريعية 2011	36.6%
الجابون	الرئاسية 1993	88.1%	الانتخابات التشريعية 2011	34.3%
غينيا بيساو	الرئاسية 1994	89.3%	الانتخابات الرئاسية 2012	55%

²³ Staffan I. Lindberg, **Democracy and Elections in Africa** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2006), Pp. 64-66.



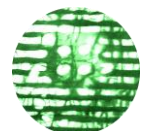
أنجولا	التشريعية 1992	%91,3	الانتخابات التشريعية 2012	%62,8
بوروندي	الرئاسية 1993	%97,3	الرئاسية 2010	%77
الرأس الأخضر	الرئاسية 1991	%61,4	الرئاسية 2011	%59,9
أفريقيا الوسطى	الرئاسية 1993	%68,5	الرئاسية 2011	%61,2
تشاد	الرئاسية 1996	%77,7	الرئاسية 2011	%55,7
إثيوبيا	1995	%94,1	2010	%93,4
الجابون	الرئاسية 1993	%88	الرئاسية 2009	%44,3
غينيا	الرئاسية 1993	%78,5	الرئاسية 2010	%67,9
مالاوي	1994	%80,6	2009	%78,3
موزمبيق	الرئاسية 1992	%87,9	الرئاسية 2009	%44,6
أوغندا	الرئاسية 2006	%69,2	الرئاسية 2011	%59,3

المصدر: من إعداد الباحث

رابعاً: المشكلات السياسية والأمنية المصاحبة للانتخابات

من بين الظواهر التي تشهدها القارة الأفريقية ولا تؤيد نموذج الانتقال ظاهرة العنف الانتخابي، فبمرور الوقت أصبحت الممارسة الانتخابية في الدول الأفريقية أكثر عنفاً بما يتعارض مع دورها الأساسي كآلية سلمية لتداول السلطة. وزاد على ذلك أن أصبحت قضية الاعتراف الدولي بنتائج الانتخابات تحتل أهمية كبيرة تكاد تقترب من أهمية تحديد هوية الفائز بهذه الانتخابات وهو الأمر الذي جعل من الانتخابات مدخلاً للتدخل الأجنبي في شئون الدول الأفريقية على النحو الذي شهدته انتخابات كينيا 2007 وزيمبابوي 2008 حيث تعرضت الدولتين لضغوط دولية من أجل التوصل لاتفاق تقاسم للسلطة بين الحزب الحاكم والمعارضة، بجانب حالة الانتخابات الأخيرة في ساحل العاج والتي تسبب الصراع الداخلي بشأن نتيجتها في اللجوء للتدخل العسكري الفرنسي من أجل إنهاء حالة الاقتتال.

ويمكن هنا أن نصنف دول القارة وفق معيار العنف الانتخابي إلى فئتين، الفئة الأولى تشهد ظاهرة العنف الانتخابي بصورة مستمرة منذ التحول الديمقراطي بحيث أصبحت الانتخابات فيها "مواسم للأزمات"، أما الفئة الثانية فتعكس التدهور في التزام الممارسة السياسية في أفريقيا بقيم الديمقراطية وجوهرها حيث تعددت مظاهر العنف الانتخابي في الجولات الانتخابية الأخيرة في دول لم يكن لها أي تاريخ معروف لمثل هذا العنف، وتعد كينيا النموذج الأبرز للفئة الأولى، بينما تعد السنغال أهم دول الفئة الثانية.



وبالنسبة للدول ذات التاريخ المستمر من العنف الانتخابي، يلاحظ أنه بمجرد إعلان الرئيس الكيني دانييل شروعه في التحول نحو التعددية الحزبية والديموقراطية عام 1991 Daniel Arap Moi أراب موي تمهيداً لإجراء الانتخابات التعددية الأولى في العام التالي، سرعان ما شهد شهر أكتوبر من عام 1991 ، والتي كانت Rift Valley في الوادي المتصدع Meteiti بداية أعمال العنف بالهجوم على قرية ميتيتي فيها، حيث بدأ الصراع بين ميليشيات جماعة كالينجين (جماعة الرئيس موي) وحلفائها الطرف المتسبب جماعتي كالينجين ولويا، ثم بين كالينجين ولو وبين كالينجين وكيكيو، وأخيراً بين ماساي -المتحالفة مع كالينجين- وكيكيو²⁴. حيث قام الرئيس الأسبق دانييل أراب موي عام 1992 في مواجهة المطالب في KANU الشعبية بالتعددية السياسية باستغلال جناح الشباب في حزبه اتحاد كينيا الوطني الأفريقي إثارة صراعات حملت طابعاً إثنيّاً²⁵.

ومع فتح باب تسجيل الناخبين للانتخابات الجديدة عام 1997 عادت المواجهات بين الجماعات الإثنية الواقع شمال Kerio Valley الموظفة سياسياً مرة أخرى ولكن بمستوى أكبر من الحدة. ففي وادي كيريو من جماعة KANU مقاطعة الوادي المتصدع نشب الصراع بين أنصار اتحاد كينيا الوطني الأفريقي من مؤيدي المعارضة وأسفرت عن Marakwet وبين السكان من جماعة ماراكويت Pokot بوكوت مقتل سبعة وعشرين وطرده نحو عشرة آلاف من أبناء جماعة ماراكويت من قراهم²⁶. وشهدت فترة الاستعداد للانتخابات الجديدة اتساع دائرة العنف فقد شهدت مقاطعة الساحل في أقصى الشرق المطلّة Mijikenda على المحيط الهندي أعمال عنف واسعة النطاق قادتها ميليشيات تنتمي لجماعة ميجيكندا استهدفت الوافدين من أبناء جماعات كيكويو وكامبا ولو KANU المؤيدة لاتحاد كينيا الوطني الأفريقي²⁷. وانتقلت أعمال العنف بسرعة من القرى والمدن ولويا المعروف عنهم تأييدهم لأحزاب المعارضة الصغيرة جنوب مومباسا إلى المدينة الساحلية نفسها قبل أن تستمر في الانتشار شمالاً. ولم تتوقف أعمال العنف التي بدأت في أغسطس عام 1997 إلا في شهر نوفمبر حين تمكنت قوات الأمن من السيطرة

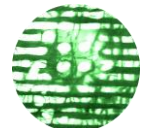
²⁴ Jacqueline M. Klopp, "Ethnic Clashes and Winning Elections: The Case of Kenya's Electoral Despotism", **Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines** (Toronto: Canadian Association of African Studies, Vol.35, No. 3, 2001), pp. 473-474.

- D. Foeken, and T. Dietz, "Of Ethnicity, Manipulation and Observation: the 1992 and 1997 Elections in Kenya", in J. Abbink, and Gerti Hesselting (eds.), **Election Observation and Democratization in Africa** (London: Palgrave Macmillan, 2000), Pp. 125-126.

²⁵ Kaniaru wa Maina, "The Future of Democracy in Kenya", **Africa Today** (Bloomington: Indiana University Press, Vol. 39, No. 1/2, Angola and Mozambique 1992, 1st Qtr. - 2nd Qtr., 1992), p. 126.

²⁶ Daniel Branch, **Kenya: Between Hope and Despair: 1963-2011** (New Haven: Yale University Press, 2011), Pp.222-223.

²⁷ D. Foeken, and T. Dietz, **Op. cit.**, p. 141.



على الأوضاع في المقاطعة بعد مقتل ما زاد على المائة معظمهم من جماعة لو فضلاً عن تشريد الآلاف²⁸. وتبع الإعلان عن فوز موي كيباكي وائتلافه في انتخابات 1997 موجة من أعمال العنف الانتقامية تركزت في إقليم الوادي المتصدع أسفرت عن مقتل نحو 50 من جماعة كيكويو فضلاً عن نزوح أكثر من ألف من أبناء الجماعة خارج قراهم²⁹.

وتعد موجة العنف التي تلت انتخابات ديسمبر 2007 الأسوأ على الإطلاق منذ تحول البلاد للتعددية الحزبية، فبينما كانت محصلة العنف في عشر سنوات امتدت ما بين عامي 1991 و 2001 مقتل نحو 4 آلاف كيني ونزوح قرابة 600 ألف خارج موطنهم، أسفرت أعمال العنف التي شهدتها شهرا يناير وفبراير من عام 2008 عن مقتل نحو ألفين وتشريد 600 ألف آخرين³⁰.

ولم يكن الاختلاف بين العنف التالي على الانتخابات السابقة وبين العنف التالي لانتخابات عام 2007 يتمثل في عدد الضحايا فحسب، حيث تعد الاختلافات النوعية الأكثر أهمية. فمن الخطأ تصنيف العنف الذي تبع الإعلان عن نتائج انتخابات 2007 في كينيا في فئة واحدة، إذ يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من أعمال العنف، اتسم أولها بالتلقائية إذ جاء مشابهاً لأعمال العنف التي تتكرر بعد الإعلان عن نتيجة كل انتخابات منذ العودة للتعددية الحزبية والتي تعد انعكاساً للتنافس التقليدي بين بعض الجماعات الإثنية مثل كيكويو وكالينجين. وبجانب هذا النوع من العنف ظهر نوع آخر قامت بها الميليشيات التابعة للجماعات الإثنية التي كانت على مستوى أكبر من التنظيم والتسليح وهو ما أدى لاستمرارها لنحو شهرين قبل أن تتوقف نتيجة الاتفاق السياسي بين الأحزاب السياسية المتنافسة في الانتخابات. يضاف للنوعين السابقين نوع جديد من العنف بلغ كالنوع الثاني مستويات مرتفعة من الحدة كانت الدولة طرفاً فيه من خلال محاولات أجهزة الأمن لاحتواء الأوضاع وهي المحاولات التي شهدت في الكثير من الأحيان استخدام الأسلحة النارية مما أدى لسقوط أعداد كبيرة من القتلى³¹.

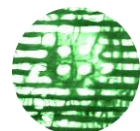
²⁸ Daniel Branch, Kenya: Between Hope and Despair, **Op. cit.**, pp. 223-225.

²⁹ Edge Kanyongolo, and Jon Lunn, "Kenya: Post-election political violence, **Article 19 Working Papers** (London: Global Campaign for Free expression, December 1998), pp. 5-6.

³⁰ Peter Kagwanja, "Courting Genocide: Populism, Ethno-Nationalism And The Informalisation of Violence in Kenya's 2008 Post-Election Crisis" **Journal of Contemporary African Studies** (Vol. 27, No. 3, July 2009), p. 369.

-Peter Mwangi Kagwanja, "Facing Mount Kenya or Facing Mecca? The Mungiki, Ethnic Violence And The Politics Of The Moi Succession In Kenya, 1987-2002" **African Affairs** (Vol. 102, No. 406, 2003), p. 35.

³¹ Axel Harneit-Sievers, and Ralph-Michael Peters, "Kenya's 2007 General Election and Its Aftershocks", **Africa Spectrum** (Hamburg: Institute of African Affairs at GIGA, Vol. 43, No. 1, Horn of Africa, 2008), Pp.139-141.



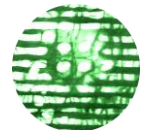
أما الفئة الثانية والتي تضم دولاً لم تعد ظاهرة العنف الانتخابي فيمكن ملاحظتها من خلال حالة مثل السنغال حيث شهدت مواجهات متكررة بين المتظاهرين والشرطة طوال الشهر السابق على الانتخابات الرئاسية لعام 2012. فقد بدأت أعمال العنف مع إعلان قبول المجلس الدستوري ترشح الرئيس عبد الله واد لولاية ثالثة*، ووقعت الاشتباكات بين المتظاهرين المجتمعين في ساحة المسلة في العاصمة داکار وبين قوات الشرطة وأسفرت المواجهات عن مقتل شرطي واثنين من المتظاهرين، كما امتدت المواجهات إلى كاولاك المدينة الثانية في السنغال والتي شهدت إحراق المتظاهرين لمقر الحزب الحاكم، بالإضافة إلى مدينتي ثيبس وأمبور³².

ومع الاقتراب من موعد إجراء الانتخابات المقرر في السادس والعشرين من فبراير شهد السابع عشر من الشهر نفسه اندلاع موجة جديدة من العنف بعد دعوة حركة 23 للتظاهر في وسط العاصمة داکار بالقرب من القصر الرئاسي الأمر الذي أسفر عن مواجهات بين المتظاهرين والشرطة . كذلك وقعت اشتباكات جديدة عند محاولة الشرطة تفريق تجمع لحركة معارضة أخرى هي حركة "يانامار" والتي أدت لاعتقال عدد من المتظاهرين. وفي مدينة كاولاك أسفرت المواجهات بين المتظاهرين والشرطة عن مقتل متظاهر. وخلال الفترة الفاصلة بين جولتي الانتخابات ظهرت العديد من حوادث العنف بين أنصار كل من واد وسال لكنها لم تبلغ بأية حال مستوى العنف الذي شهدته الفترة السابقة على الجولة الأولى. هذه الحوادث دفعت دودو ندير رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة بأن "أعمال العنف المسجلة اثناء الحملة الانتخابية للدورة الثانية شكلت تحذيرات لا يجب التقليل من أهميتها". لكن الأمر الذي ميز الانتخابات السنغالية توقف أعمال العنف بانتهاء التصويت في الجولة الثانية في الانتخابات، فمرت الفترة الفاصلة بين يوم الانتخابات وإعلان النتائج بسلام، ولم يتبع إعلان فوز مرشح المعارضة ماكي سال أية مواجهات على الرغم من قيام كل من المرشحين بحشد أنصاره. كذلك لم تسفر المواجهات السابقة على الانتخابات عن أية تجاوزات هددت العملية الانتخابية أو دفعت للتشكيك في نزاهتها³³.

³² أحمد أمل، " الانتخابات الرئاسية في السنغال.. النجاح في الاختبار الأصعب"، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد العاشر،

العدد 36، 2012)، ص ص 80-83.

³³ المرجع السابق.



القسم الثالث: تفسير طبيعة العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية في أفريقيا

يمكن أن نخلص من القسم الثاني من الدراسة إلى أن تبني مقولات نموذج الانتقال قد لا يقدم فائدة تحليلية كبيرة في تفسير العلاقة بين الانتخابات والديموقراطية في أفريقيا، فعلى الرغم من أن حالات انقطاع الممارسة الانتخابية بسبب الحروب الأهلية أو الاستيلاء غير الدستوري على السلطة تعد حالات قليلة نسبياً، إلا أن البقية الباقية من الدول الأفريقية والتي تعقد الانتخابات بانتظام منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي تعاني من مشكلات أساسية تتركز بالأساس في:

- تراجع معدلات المشاركة الشعبية في الانتخابات.
- استخدام الانتخابات في تمديد شرعية نظم قمعية وندرة حالات التداول الحقيقي للسلطة.
- ارتباط الانتخابات بعدد من الممارسات الخطيرة التي من شأنها أن تقوض العملية السياسية ككل وتفتح الباب أمام التدخلات الخارجية وهو ما يتمثل في العنف الانتخابي.

هذه النتائج التي تتحدى نموذج الانتقال وتقطع تسلسل العلاقة السببية بين الإجراء المنتظم للانتخابات وإتمام التحول الديمقراطي تستوجب بذل محاولة لتفسيرها وهو ما يمكن أن يستند إلى ثلاثة عوامل مفسرة، وذلك على النحو التالي:

أولاً: طبيعة التعددية المجتمعية وغياب الطبقات في المجتمعات الأفريقية

لا يمكن تفسير ظاهرة العنف الانتخابي في إفريقيا من دون تأكيد حقيقة أن النظم الحزبية في غالبية دول القارة تنقسم على خطوط الانقسام الإثني لا الكبقي، ومن ثم تعد الانتخابات واحدة من المعارك المختلفة التي تخوضها الجماعات الإثنية بحثاً عن تعزيز مكانتها. ففي التجربة الغربية كانت ظاهرة التعددية واحدة من أهم أسس الديمقراطية حيث تعكس وجود قدر من المرونة في تشكيل تجمعات Pluralism بما يسمح بتعدد عضوية الفرد الواحد في أكثر من تجمع، لتتقاطع Interest Associations المصالح هذه التجمعات وتتداخل على مستوى الدولة ككل. ويحقق هذا التداخل مزايا كبيرة على الصعيد السياسي إذ يفرز قدراً أكبر من الاستقرار، كما يجعل المواطنين أكثر قدرة وتأهيلاً للمشاركة السياسية الفعالة، وأكثر إيماناً والتزاماً بالقيم الديمقراطية. ومع انتشار تجمعات المصالح القائمة على المشاركة الطوعية للمواطنين يصبح التواصل بين الدولة والمجتمع أكثر سهولة، فنظراً لكون المواطن الواحد عضواً في أكثر وغير Fluid خطوطاً "سائلة" Cleavages من جماعة، تكون الخطوط الفاصلة بين الفروق الاجتماعية محكمة، ومن ثم يكون الاستقطاب في أدنى حدوده. فالفرد الطبيعي لا يمكن أن يتم استيعابه بشكل كامل



في إطار عضويته لجماعة واحدة، خاصةً مع وجود أنواع متعددة من هذه التنظيمات الاجتماعية. وتكون النتيجة المباشرة لتعدد عضوية كل فرد في أكثر من جماعة أن تنشأ مراكز قوة متعددة ومنتشرة تستطيع أن تمارس الرقابة على سلطة الدولة التي لا تعد مركزاً وحيداً للسلطة³⁴.

هذا النمط من التعددية التي يفترض أن تكون أساساً للتعددية الحزبية يكاد يغيب تماماً عن الحالة الأفريقية، فغالبية دول القارة ليس لديها ميراث حقيقي لتعدد التنظيمات الاجتماعية، التي تعكس تعدد المصالح وتباينها، حيث كان من الصعب في ظل السياق الذي أحاط تطور المجتمعات الأفريقية منذ قدوم الاستعمار الأوروبي أن تظهر جماعات وتنظيمات على أساس موضوع أو قضية ذات بعد اجتماعي. فالدول الأفريقية نشأت في ظل الاستعمار الأجنبي، وبعد الاستقلال خضعت لسيطرة الأحزاب والحركات السياسية على كافة المجالات للدرجة التي أصبح معها من غير المقبول ظهور أشكال أخرى من النشاط المنظم في المجتمع، حيث ارتبطت إلى حد بعيد بدعوات الانقسام والتفرقة³⁵.

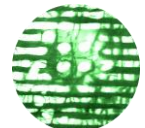
يضاف إلى ذلك أن خبرة الدول الأفريقية الطويلة في تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية أسفرت عن تقويض أهم مؤسسات المجتمع المدني وهي التجمعات القائمة على أساس الطبقات الاقتصادية بشكل عام والطبقة الوسطى بشكل خاص. حيث تلعب الطبقة الوسطى دور الوسيط بين النخب الحاكمة وبين الجماهير، وتعد الفاعل الرئيسي في التحول الديمقراطي وفي ترسيخ الديمقراطية في المراحل التالية. فمن ناحية تشارك الطبقة الوسطى النخب في الممارسة التصويتية المنتظمة بما يمنع استئثار الطبقة الحاكمة بالمجال السياسي وتأمين بقائها في السلطة، ومن ناحية أخرى تشارك الطبقة الوسطى الطبقة الدنيا في تنظيم عملية الاحتجاج السياسي والتعبير عن المطالب عبر الطرق الديمقراطية. كذلك تلعب الطبقة الوسطى دوراً أساسياً في ضبط عملية إعادة توزيع الموارد العامة في ظل تناقض المصالح بين الطبقتين العليا والدنيا وهو ما يضمن استمرارية النظام السياسي ويحول دون سقوطه³⁶.

وتعتبر قضية الدور السياسي للطبقات الاقتصادية من أبرز القضايا التي تعكس الاختلاف بين المجتمعات الغربية والأفريقية. فالكثير من الكتابات الأفريقية رفضت من الأساس استخدام التحليل الطبقي من أنه على الرغم من Madeira Keita مع الواقع الأفريقي، من هذه الكتابات ما قدمه ماديرا كيتا

³⁴ Carrie Manning, "Assessing African Party Systems After The Third Wave", **Party Politics**, (London: SAGE Publications, Vol. 11, No.6, 2005), pp. 713-714.

³⁵ Goran Hyden, **African Politics in Comparative Perspective** (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), p. 42.

³⁶ Daron Acemoglu, James A. Robinson, **Economic Origins of Dictatorship and Democracy** (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), pp. 255-258.

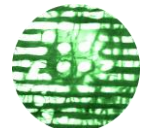


وجود بعض الفوارق الطبقية في المجتمعات الأفريقية إلا أن هذه الفوارق لا يمكن أن تكون أساساً لاختلاف التوجهات السياسية بما يمكنها من أن تصبح أساساً لأحزاب سياسية متعددة يعبر كل منها عن انتماء طبقي بعينه. فعلى الرغم من تعدد الطبقات في المجتمعات الأفريقية إلا أن هذه الطبقات لا تتعارض مصالحها على نحو يخلق الصراع الطبقي الذي يقوم عليه التحليل الماركسي. أما السياسي فقد رأى أن الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات Tom Mboya الكيني توم مبوبا الأفريقية صغيرة بطبيعتها، كما أن هذه المجتمعات لا تشهد نمط الاستغلال الاقتصادي الذي شهدته أوروبا أثناء الثورة الصناعية، حيث توجد في أفريقيا فرص متساوية لتحسين الوضع الاقتصادي لجميع General الأفراد. والغريب أن هذا التوجه لاقى تأييد الاتحاد العام لاتحادات العمال الأفريقية والذي كان من المفترض أن يؤيد هذا التحليل الذي يميل Federation of African Trade Unions لصالح الطبقات الدنيا والعمالية تحديداً، حيث أعلن الاتحاد العام أن القارة الأفريقية لا تشهد تمايزاً طبقياً حيث لا يوجد تفاوت في مستوى المعيشة بين الطبقات الرئيسية في المجتمعات الأفريقية³⁷.

فقد كان غياب الطبقات الاقتصادية كأساس للتعددية الحزبية هو السمة المميزة للنظم الحزبية في أفريقيا منذ نشأتها، فوكت حصول دول القارة على الاستقلال كان لدى الكثير منها فرصة كبيرة لتأسيس أحزاب سياسية تمثل القطاعات الكبيرة من المزارعين (على النمط الذي ظهر في الصين وفييتنام في ذلك الوقت)، إلا أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي وكذلك نسبة العاملين في المهن المختلفة مقابل دخل ثابت لم يكونا من المتغيرات الأساسية المحددة لعدد الأحزاب السياسية الفاعلة في الدول Wage Earner الأفريقية في فترة التعددية الحزبية التي تلت الاستقلال. أضيف إلى ذلك تحول الكثير من دول القارة لنظام الحزب الواحد وهو الذي قاوم بشكل مستمر ظهور الطبقات الاقتصادية بالمفهوم الغربي على اعتبار أنها من عوامل الانقسام والتفرقة داخل الدولة الناشئة³⁸. وحتى بعد العودة للتعددية الحزبية مع بداية تسعينيات القرن العشرين كانت المشكلة الأساسية التي حالت دون تكوين طبقات اقتصادية متماسكة تصلح لأن تكون أساساً للأحزاب السياسية هو العقبات الكبيرة التي أعاققت عملية التنمية التي شهدت بعض دول

³⁷ Benjamin Neuberger, "Classless Society and One-Party State Ideology in Africa", **African Studies Review** (Piscataway: African Studies Association, Vol. 14, No. 2, Sep. 1971), p. 287.

³⁸ Roberta E. McKown, Robert E. Kauffman, "Party System as a Comparative Analytic Concept in African Politics" **Comparative Politics** (New York: Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York, Vol. 6, No. 1, Oct. 1973), pp. 55-60.



القارة حدوثها بمعدلات بطيئة للغاية، بينما شهدت دول أخرى انتكاسها وتراجعها عن السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال³⁹.

ثانياً: غياب الفوارق الأيديولوجية بين الأحزاب الأفريقية

فبالنسبة من بين أبرز المشكلات التي كشفت عنه الانتخابات في أفريقيا غياب الفوارق الأيديولوجية بين الأحزاب المتنافسة، ومن ثم تتحول الانتخابات للتركيز على الأشخاص وهو ما يمنح ميزة نسبية -غالباً- للحكام الممسكين بالسلطة ويحد من فرص تداول السلطة وفوز المعارضة. فقد اواكب عودة التعددية الحزبية في أفريقيا ظهور سياسات الإصلاح الاقتصادي التي بدأت دول القارة في تبنيها منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين في أعقاب تردي الأوضاع الاقتصادية وفشل سياسات التنمية التي تبنتها الذي فرض Neo-Liberal غالبية دول القارة. هذه السياسات الاقتصادية عكست التوجه الليبرالي الجديد على دول القارة من قبل الدول والمؤسسات المالية الدولية المانحة متمثلاً في سياسات التكيف الهيكلي، والتي تقتض أن الاقتصاد سيتمكن من خفض الأسعار مع خفض الطلب على الواردات وزيادة الصادرات بما يحقق قدراً أكبر من التوازن في ميزان المدفوعات. وتعتبر الركيزة الأساسية لهذه السياسات هي قوى السوق، حيث تتضمن تنازل الدولة عن القيام بأي دور في عملية إعادة توزيع الموارد لصالح الطبقات الأكثر فقراً. وعلى الرغم من فرض هذه السياسات على الدول الأفريقية من الخارج إلا أن الدول والجهات الراعية لتطبيق هذه السياسات لم تقدم أي شكل من أشكال الدعم⁴⁰.

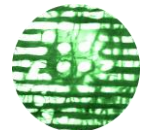
ولم تقتصر آثار سياسات التكيف الهيكلي على الجانب الاقتصادي، حيث صاحب إلزام الدول الأفريقية بهذه السياسات ما اشتراطته الدول والمؤسسات المانحة من إصلاحات سياسية كان أبرزها تبني التعددية الحزبية وتداول السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة. وفي ظل هذا السياق المصاحب لعودة التعددية الحزبية في أفريقيا ظهرت أحزاب المعارضة التي نافست الأحزاب الحاكمة على السلطة في الانتخابات لكن مع التزام الجانبين بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي المفروضة من الخارج لذا⁴¹. فالهيمنة التي Choiceless Democracy أصبحت الديمقراطية الناشئة ديموقراطية بلا خيارات

³⁹ Edward R. McMahon, "Catching the Third Wave of Democracy?: Debating Political Party Effectiveness in Africa Since 1980", *African and Asian Studies* (Leiden: Koninklijke Brill NV, Vol.3, No. 3-4, 2004), pp. 302-303.

⁴⁰ Claude Ake, *Democracy and Development in Africa* (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1996), pp. 31-32.

⁴¹ Adebayo O. Olukoshi, "Economic Crisis, Multipartyism, and Opposition Politics in Contemporary Africa", in Adebayo O. Olukoshi (ed.), *The Politics of Opposition in Contemporary Africa* (Stockholm: The Nordiska Afrikainstitutet, 2000), pp. 11-12.

وللمزيد بشأن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي المطبقة في أفريقيا أنظر للكاتب نفسه:



فرضتها الليبرالية الجديدة على الأحزاب السياسية أتاحت مجالاً محدوداً للغاية للتنوع بين برامج الأحزاب المختلفة في الدول الأفريقية بحيث أصبح جميع المتنافسين على الساحة السياسية ملتزمين بالنموذج الاقتصادي نفسه المحدد سلفاً من قبل الدول والهيئات المانحة. وكان لهذا التشابه في برامج الأحزاب السياسية آثار سلبية عديدة، فمن ناحية أفسح المجال للانقسامات الإثنية لتصبح هي أساس تأييد حزب دون آخر، ومن ناحية أخرى أصبح التنافس السياسي أكثر حدة، فيما أنه لا تختلف توقعات الناخبين من حزب لآخر أصبح الحزب الفائز في الانتخابات يعتبر فترة توليه للسلطة دوره في حصد المكاسب من خلال إعادة توجيه موارد الدولة لصالحه، كل هذا في ظل عملية النقل المستمر الذي تعرضت له ساحة التنافس السياسي بسبب تطابق البدائل المطروحة من مختلف الأحزاب⁴².

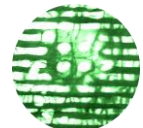
وعلى الرغم من أن العديد من دول القارة شهدت تداولاً للسلطة بعد عودة التعددية الحزبية، إلا أن هذا التداول بقدر ما كان مؤشراً إيجابياً على التطور الديمقراطي، كان كاشفاً عن المشكلة الجديدة المتمثلة في تماثل السياسات التي تتبناها جميع الأحزاب السياسية بغض النظر عن توجهاتها المعلنة. ففي زامبيا مثلاً United ارتبط التحول نحو التعددية بالمعارضة الشعبية الواسعة لحزب الاستقلال الوطني المتحد الذي احتكر العمل السياسي منذ الستينيات بمعارضة (UNIP) National Independence Party ، وفي الانتخابات Kenneth Kaunda سياسات التكيف الهيكلي التي أطلقها رئيس البلاد كينيث كاوندا في الحصول على غالبية الأصوات Frederick Chiluba الرئاسية التعددية الأولى نجح فردريك شيلوبا معتمداً على خلفيته كأحد أبرز قيادات الحركة العمالية في زامبيا، ومع ذلك أظهرت سنوات حكم شيلوبا أنه لم يكن أقل التزاماً عن سلفه بسياسات الإصلاح الاقتصادي التي فرضتها المؤسسات النقدية الدولية والتي تقوم على الأيديولوجية الليبرالية الجديدة⁴³.

وكان لاكتشاف الناخب الأفريقي لحقيقة التشابه الأيديولوجي بين جميع الأحزاب الجديدة آثار سلبية على الحياة السياسية بأبعادها المختلفة، حيث فقد الكثير من هؤلاء الناخبين الثقة في العملية السياسية بأسرها، وهو الأمر الذي استتبع انسحاباً كبيراً للجماهير من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية على النحو الذي أظهره التراجع الحاد في نسب التصويت في الانتخابات المختلفة التي تلت الانتخابات التعددية الأولى في بداية تسعينيات القرن الماضي. ولم تقف الآثار السلبية عند هذا الحد، فقد أسفر فقدان المواطنين ثقتهم

-Adebayo O. Olukoshi, "Democratisation, Globalisation and Effective Policy Making in Africa", in Charles C. Soludo, Osita Ogbu, and Ha-Joon Ghang (eds.), **The Politics of Trade and Industrial Policy in Africa: Forced Consensus?** (Trenton: Africa World Press, 2004).

⁴² Bruce J. Berman, "Ethnicity and Democracy in Africa", **JICA Working Papers** (Tokyo: JICA Research Institute, Working Paper No. 22, November 2010), p. 28.

⁴³ Adebayo O. Olukoshi, **Op.ci.t**, p. 25.



في الأحزاب السياسية عن إتاحة الفرصة لاستيعابهم في المؤسسات التقليدية مما عزز الانتماءات الأولية الإثنية والإقليمية على حساب الولاء للدولة⁴⁴.

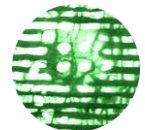
ثانياً: ضعف أحزاب المعارضة في الدول الأفريقية

يفسر تراجع معدلات المشاركة الشعبية في أفريقيا ضعف أحزاب المعارضة، وهو ما حال أيضاً دون حصولها على ثقة عدد كاف من الناخبين يسمح بحدوث تداول في السلطة. فقد نشأت المعارضة في الكثير من الدول الأفريقية من داخل النخبة السياسية التي لم تتغير منذ الاستقلال، ففي بعض الحالات تمثلت وجوه المعارضة البارزة في عدد من الساسة الذين ظهروا في مرحلة التعددية الأولى التي أعقبت الاستقلال وسبقت التحول للحزب الواحد أو الحكم العسكري، وفي حالات أخرى قاد أحزاب المعارضة بعد العودة للتعددية الحزبية رموز من الحزب الواحد نفسه الذين أعلنوا الانفصال عنه في سنواته الأخيرة. وشهدت بعض دول القارة تحول الحزب الواحد نفسه إلى أحد أحزاب المعارضة بعد خسارته الانتخابات الأولى التي أعقبت التحول نحو التعددية الحزبية لتتأكد استمرارية سيطرة الطبقة نفسها على الحياة السياسية في العهد الجديد⁴⁵.

وتعاني أحزاب المعارضة في أفريقيا من ظاهرة الانقسام، حيث سعت النظم الحاكمة لتخفيف الضغط المحتمل أن تمثله أحزاب المعارضة الناشئة من خلال العمل على تقسيمها باستمرار بحيث يمكن التفاوض مع بعضها وقمع البعض الآخر. بالإضافة لذلك تنسم أحزاب المعارضة في أفريقيا بالضعف التنظيمي، فالكثير منها أحزاب شخصية تم تأسيسها حول شخصية أحد الساسة والذي يرتبط تأييد الجماهير للحزب بتأييدهم لزعيمه، بحيث يصبح الحزب بجميع وحداته مجرد أداة لتحقيق الطموح الشخصي لزعيمه في الوصول للسلطة. ويتسم هذا النوع من الأحزاب على وجه الخصوص بالغياب الكامل للديموقراطية في اتخاذ القرارات داخل الحزب بحيث يصبح زعيم الحزب هو المسئول الأول كذلك والأخير عن اتخاذ القرارات، وعن تمثيل الحزب داخلياً وخارجياً، والتفاوض مع الأحزاب الأخرى. يقتصر الكثير من أحزاب المعارضة في الدول الأفريقية على المناطق الحضرية والمدن الكبيرة لغياب الموارد المادية والبشرية اللازمة لتوسيع نطاق الانتشار للمناطق الريفية، وحتى الأحزاب القليلة التي تنشط

⁴⁴ Ibid., p. 28.

⁴⁵ Clapham, Christopher, "Opposition in Tropical Africa", **Government and Opposition**, (London: Wiley-Blackwell, [Volume 32, Issue 4](#), October 1997), p. 548.



خارج المدن الكبيرة ترتبط بإقليم بعينه بما يعزز تأثير الانقسامات الإثنية والإقليمية على الحياة السياسية⁴⁶.

كذلك من بين مشكلات أحزاب المعارضة في أفريقيا ضعف قدراتها على توفير التمويل اللازم لاستمرار نشاطها، فعلى الرغم من تخلي القطاع العام عن الهيمنة على المجال الاقتصادي وحده واتساع دور شركات ومؤسسات القطاع الخاص، إلا أن درجة الحرية التي تتمتع بها مثل هذه الشركات ترتبط بشكل وثيق بدرجة تأييدها للنظام الحاكم ودعمها له، الأمر الذي أفقد أحزاب المعارضة فرصة الحصول على كما ظلت المعارضة تمويل من مؤيديها من أصحاب رؤوس الأموال ورجال الأعمال من القطاع الخاص. في الدول الأفريقية مثلها في ذلك مثل الحكومات تتطلع لكافة أشكال الدعم من الخارج سواء كان هذا الدعم مالياً أو دبلوماسياً أو حتى عسكرياً. هذا الاعتماد على الخارج جعل أحزاب المعارضة في غنى عن بناء قواعد شعبية للتأييد، الأمر الذي جعلها أكثر عزلة واغتراباً عن مجتمعها على النحو الذي انعكس بوضوح في القضايا التي تتبناها هذه الأحزاب والتي لا تعبر عن مشكلات مجتمعاتها بقدر ما تعكس الأجندة الغربية التي تتبناها الدول الممولة⁴⁷.

ملاحظات وتوصيات ختامية

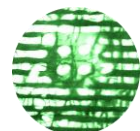
كان الغرض الرئيسي من الأقسام الثلاثة هو الإجابة على السؤال الوارد بعنوان الدراسة، ومن خلال السطور السابقة جاءت الإجابة بالنفي، فالانتخابات وحدها لا تمثل ضماناً للديموقراطية في أفريقيا ومن ثم يتعين مراجعة مقولات نموذج الانتقال قبل إسقاطها على الواقع الأفريقي. وتحدد هذه الإجابة على نحو بعيد التوصيات التي تخرج بها الدراسة في آخر أجزائها وذلك على النحو التالي:

أولاً: الحفاظ على المكتسبات

لا يجب أن يفهم من القول بأن الانتخابات وحدها ليست كافية لضمان الديمقراطية بأنه يجب -أو حتى من المقبول- التراجع عن أي إنجاز حققته الدول الأفريقية في مجال إجراء الانتخابات. فقد أصبحت الممارسة الانتخابية أكثر اعتيادية، وأصبحت كافة أطرافها أكثر خبرة وتمرساً، كما شهدت الانتخابات

⁴⁶ Wondwosen Teshome, "Opposition Parties and the Politics of Opposition in Africa: A Critical Analysis" *International Journal of Human and Social Sciences*, Las Cruces: World Academy of Science Engineering and Technology, Vol. 4, No. 5, Summer 2009), pp. 289-293.

⁴⁷ Adebayo O. Olukoshi, *Op. cit.*, pp. 29-31.



الأفريقية في السنوات الأخيرة على وجه الخصوص تقدماً على أكثر من صعيد منها على سبيل المثال لا الحصر:

- التطور في آليات مراقبة ومتابعة الانتخابات من جانب المنظمات المحلية والدولية بما يرفع من مستوى الثقة في نتائجها.
- الدور الكبير الذي تلعبه اللجان المستقلة لإدارة الانتخابات والتي أصبحت النمط الرئيسي المعتمد في الدول الأفريقية لتنظيم الانتخابات بما يبعد عنها شبهة التدخل الحكومي.
- الطفرة التي واكبت التطور في وسائل الإعلام والتي أثرت عملية التثقيف السياسي للناخبين أثناء الحملات الانتخابية وجعلتهم أكثر وعياً وقدرة على اتخاذ القرار الصحيح في يوم الانتخابات.

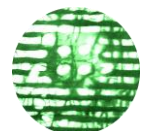
لهذا يبدو من المفيد الاستفادة من كل مظاهر التقدم التي تحققت وعدم التراجع عن أي منها، والعمل على استكمال جوانب التحول الديمقراطي.

ثانياً: تبني مفهوم أكثر شمولاً وعمقاً للديموقراطية

فبالرغم من التقدم الكبير الذي حققته دول القارة الأفريقية في استمرارية عقد الانتخابات إلا أن القيم الأساسية للديموقراطية تبدو بعيدة كل البعد عن الممارسة السياسية في غالبية هذه الدول. ومن ثم فإن التركيز على البعد الإجرائي وحده من التحول الديمقراطي لن يأت بثمار جديدة تختلف عما شهدته القارة بعد 25 عاماً من الانتخابات التعددية. فإذا كانت مثل هذه الانتخابات غير قادرة على تأمين تداول السلطة يصبح من الضروري الاهتمام بالأبعاد الثقافية والمعرفية الخاصة بنشر قيم الديمقراطية على أوسع نطاق. ويلزم هنا الإشارة إلى أن مثل هذه العملية قد تمتد لأجل طويلة لكنها غالباً من تكون مضمونة النتائج خاصة إذا ما تضمنت الاستفادة من المؤسسات التعليمية في مراحلها المبكرة.

ثالثاً: حماية الاستقلال الوطني لتأمين التحول الديمقراطي

فقد تسببت الانتخابات بما يتبعها من أزمات في بعض الدول الأفريقية في تبرير التدخل الخارجي في الشأن الأفريقي وهو التدخل الذي لا يعمل غالباً على تحقيق مصلحة الدولة الأفريقية المعنية بقدر ما يؤمن مصالح الدول المتدخلة بما يعظم من خسائر الدولة الأفريقية. وعليه يجب أن تكون الدول الأفريقية أكثر حرصاً على تأمين استقلال قرارها الوطني والتأكيد على أن الانتخابات كانت ولا تزال شأنًا داخلياً. فقد أثبتت كافة التجارب حول العالم أن الديمقراطية لا يمكن فرضها من الخارج ولا تتحقق إلا بإرادة



صادقة للتحول من داخل الدولة المعنية، ولعل التجربة العربية في السنوات الأخيرة خير مثال على أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية في ظل خسارة الاستقلال الوطني.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ. الكتب

- فريد زكريا، مستقبل الحرية: الديمقراطية غير الليبرالية في الوطن وال خارج، ترجمة رضا خليفة (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2006)

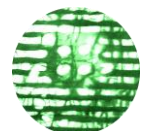
ب. المقالات

1. أحمد أمل، " الانتخابات الرئاسية في السنغال.. النجاح في الاختبار الأصعب"، آفاق أفريقية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد العاشر، العدد 36، 2012).
2. د. حمدي بشير، "العلاقات المدنية العسكرية ومسار عملية التحول الديمقراطي في النيجر منذ 1991"، مجلة الشؤون الأفريقية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، العدد الأول، يناير 2013).

ثانياً: المصادر الأجنبية

A. Books

1. Abbink, J., and Gerti Hesselning (eds.), **Election Observation and Democratization in Africa** (London: Palgrave Macmillan, 2000).
2. Acemoglu, Daron, and James A. Robinson, **Economic Origins of Dictatorship and Democracy** (Cambridge: Cambridge University Press, 2006).
3. Ake, Claude, **Democracy and Development in Africa** (Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1996).
4. Branch, Daniel, **Kenya: Between Hope and Despair: 1963–2011** (New Haven: Yale University Press, 2011).
5. Bratton, Michael, and Nicolas Van De Walle, **Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective** (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).
6. Collier, Ruth Berins, **Paths Toward Democracy: The Working Class and Elites in Western Europe and South America** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).
7. Huntington, Samuel P., **The Third Wave: Democratization in The Late Twentieth Century** (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).





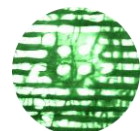
إعادة اختبار نموذج الانتقال:

هل تكفي الانتخابات وحدها لتحقيق التحول الديمقراطي في أفريقيا ؟

8. Hyden, Goran, **African Politics in Comparative Perspective** (Cambridge: Cambridge University Press, 2006),.
9. Lindberg, Staffan I., **Democracy and Elections in Africa** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2006).
10. O'Donnell, Guillermo, and Philippe C. Schmitter, **Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions About Uncertain Democracies** (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986).
11. Olukoshi, Adebayo O. (Ed.), **The Politics of Opposition in Contemporary Africa** (Stockholm: The Nordiska Afrikainstitutet, 2000).
12. Soludo, Charles C., Osita Ogbu, and Ha-Joon Ghang (eds.), **The Politics of Trade and Industrial Policy in Africa: Forced Consensus?** (Trenton: Africa World Press, 2004).

B. Articles

1. Albaugh, Ericka A., "An autocrat's toolkit: adaptation and manipulation in 'democratic' Cameroon", **Democratization** (London: Routledge, Vol. 18, No. 2, April 2011).
2. Banjo, Adewale, "The Politics of Succession Crisis in West Africa: The Case of Togo", **International Journal On World Peace** (Vol. Xxv No. 2 June 2008).
3. Banegas, Richard, "Post-Election Crisis In Côte D'ivoire: The Gbonhi War", **African Affairs** (Oxford: Oxford University Press, Vol. 110, No. 440).
4. Paula Cristina Roque, "Angola's Façade Democracy", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 20, Number 4, October 2009).
5. Banda, Paul Chiudza, "The 2009 General Elections: Process, Results And Lessons", **The Society of Malawi Journal** (Lilongwe: Society of Malawi, Issue 4, 2010) Pp. 11-12.
6. Berman, Bruce J., "Ethnicity and Democracy in Africa", **JICA Working Papers** (Tokyo: JICA Research Institute, Working Paper No. 22, November 2010).
7. Carothers, Thomas, "The End of the Transition Paradigm", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 13, Number 1, January 2002).
8. Clapham, Christopher, "Opposition in Tropical Africa", **Government and Opposition**, (London: Wiley-Blackwell, [Volume 32, Issue 4](#), October 1997).
9. Dizolele, Mvumba Phezo, "The Mirage of Democracy in the DRC", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press Volume 21, Number 3, July 2010).
10. Harneit-Sievers, Axel, and Ralph-Michael Peters, "Kenya's 2007 General Election and Its Aftershocks", **Africa Spectrum** (Hamburg: Institute of African Affairs at GIGA, Vol. 43, No. 1, Horn of Africa, 2008) pp. 139-141.
11. Jockers, Heinz, "The successful Ghana election of 2008: a convenient myth ?", **Journal of Modern African Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, Vol. 48, No. 1, 2010).
12. Joseph, Richard, "Democratization in Africa after 1989: Comparative and Theoretical Perspective", **Comparative Politics** (New York: Ph.D. Program in Political Science



- of the City University of New York, Vol. 29, No.3, Transitions to Democracy: A Special Issue in Memory of Dankwart A. Rustow, April 1997).
13. Kagwanja, Peter, "Courting Genocide: Populism, Ethno-Nationalism And The Informalisation of Violence in Kenya's 2008 Post-Election Crisis" **Journal of Contemporary African Studies** (Vol. 27, No. 3, July 2009).
 14. Kagwanja, Peter Mwangi, "Facing Mount Kenya or Facing Mecca? The Mungiki, Ethnic Violence And The Politics Of The Moi Succession In Kenya, 1987–2002" **African Affairs** (Vol. 102, No. 406, 2003).
 15. Kanyongolo Edge, and Jon Lunn, "Kenya: Post-election political violence, **Article 19 Working Papers** (London: Global Campaign for Free expression, December 1998).
 16. Klopp, Jacqueline M., "Ethnic Clashes and Winning Elections: The Case of Kenya's Electoral Despotism", **Canadian Journal of African Studies / Revue Canadienne des Études Africaines** (Toronto: Canadian Association of African Studies, Vol.35, No. 3, 2001).
 17. Lemarchand, René, "Africa's Troubled Transitions", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 3, Number 4, October 1992).
 18. Linz, Juan J., and Alfred Stepan, "Toward Consolidated Democracies", **Journal of Democracy**, (Baltimore: Johns Hopkins University Press, Vol.7, No. 2, 1996).
 19. Lindberg, Staffan I., "Democratization by Elections? A Mixed Record", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 20, Number 3, July 2009).
 20. _____, "The Surprising Significance of African Elections", **Journal of Democracy** (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, Volume 17, Number 1, January 2006).
 21. Maina, Kaniaru wa, "The Future of Democracy in Kenya", **Africa Today** (Bloomington: Indiana University Press, Vol. 39, No. 1/2, Angola and Mozambique 1992, 1st Qtr. - 2nd Qtr., 1992).
 22. Manning, Carrie, "Assessing African Party Systems After The Third Wave", **Party Politics**, (London: SAGE Publications, Vol. 11, No.6, 2005).
 23. McKown, Roberta E., and Robert E. Kauffman, "Party System as an Comparative Analytic Concept in African Politics" **Comparative Politics** (New York: Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York, Vol. 6, No. 1, Oct. 1973).
 24. McMahon, Edward R., "Catching the Third Wave of Democracy?: Debating Political Party Effectiveness in Africa Since 1980", **African and Asian Studies** (Leiden: Koninklijke Brill NV, Vol.3, No. 3-4, 2004).
 25. Neuberger, Benjamin, "Classless Society and One-Party State Ideology in Africa", **African Studies Review** (Piscataway: African Studies Association, Vol. 14, No. 2, Sep. 1971).
 26. Teshome, Wondwosen, "Opposition Parties and the Politics of Opposition in Africa: A Critical Analysis" **International Journal of Human and Social Sciences**, Las Cruces: World Academy of Science Engineering and Technology, Vol. 4, No. 5, Summer 2009).
 27. Zakaria, Fareed, "The rise of illiberal democracy", **Foreign Affairs** (Washington D.C.: Council on Foreign Relations, Nov/Dec 1997).

